ما لا ينصرف في ألفيات النحو الثلاث

الدرة الألفية لابن معطٍ

والخلاصة الألفية لابن مالك
وكفاية الغلام للأثاري

د/ محمد السعيد عبد الله عامر

عام
١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م

مكتبة
لسان العرب
علاء الدين شوقي
www.lisanarb.com

بسم الله الرحمن الرحيم

المقـــــدمة

حينما وقع نظرى على الفية الآثارى « كفاية الغلام فى اعراب الكلام » وقلبت صفحاتها وجدتها تختلف اختلافا جوهريا عن الفيتى « ابن معط » — الدرة الالفية فى علم العربية — « وابن مالك — الخلاصة — فى المنهج والأبواب والفصول والمباحث ، بل فى عرض ما تشابه مما جاء فى الفيـة الآثارى مع الفية ابن معط وابن مالك مما دعانى الى التفكير فى وضع دراسة مقارنة بين الالفيات الثلاثة ، ولكنى وجدت ان الأمر يطول وقتا واعدادا ، فلابد من دراسة مفصلة من كل الوجوه من حيث النظم ووفاؤه بالقاعدة الكلية والجزئية التى يعرض لها دراسة متأنية ودقيقة لكل ابيات الالفيات الثلاثة ، وكذلك الاطلاع على شروح الفيتى ابن معط وابن مالك ، وكذلك ما وصل الينا من كتب الآثارى ، وما ذكره العلماء القـدامى والدارسون المحدثون عن ابن معط وابن مالك من آراء وابحاث وانطباعات ، بيد انى لم ارد ان اترك الأمر للظروف فرغبت بهذه الدراسة العاجلة ان افتح الطريق لمبـاحث اخرى عن الالفيـات امامى وامام غيرى من الباحثين ، واخترت (مالا ينصرف) لا سيما انه يحوى امورا من المستدركات والمآخـذ التى صرح الآثارى بانه استدركها على ابن معط وابن مالك ، لاعقد هذه المقارنة فى جزء يسير من الالفيات الثلاثة الى ان يشاء الله ظهور البحث الشامل . ولقد اشرت فى هذه الدراسة اشارة يسيرة الى بيان ما كان موجزا او مطولا او مجملا او مفصلا من حيث التعرض للقواعد المراد ذكرها فى هذه الابيات، وهل استوفى ناظمها تلك القواعد والشروط التى ارادها أم قصر فى ذلك .

وأعود فأكرر ان هذه لمحـة سريعة تفتح الطريق لمباحث اخرى تحصر جميع نقـاط الاتفاق والاختلاف والحسن والقبـح وغيرها من النقـاط ، والله الموفق لما فيه الخير والصواب .

د. محمد السعيد عبد الله عامر

« كفاية الغلام فى اعراب الكلام للانصارى »

ورابع الانواع مالا ينصرف
اسم بعلتين من عشر عرف
فرعتين فى لفظ ومعنى ناصرف
نحو أجمال وحانش تفى
وقد تزاد ثم بالتم رفع
والجر كالنصب بفتح قد وضع
وعلة قامت كعلتين
فى الف التأنيث والجمعين

موانع الصرف وهى عشر

عرف وصف واعدل وانث واجمع
أعجم وزن ركب وزد الحق تفى

اقسام مالا ينصرف وهى اثنا عشر

جميع ما لم ينصرف فى اثنى عشر
وفى مفاعيل مفاعيل الف
وشبه ذين ثم فى الليالى
ونحوها يجوز حكم الوالى
وصف كسكران ونحو احمرا
وآخر اعدل كاحاد معشرا

حالات الممنوع من الصرف وهى سبع فيها يمتنع معرفة وينصرف نكرة

والعلم اخصص من اسامى المنع
بانه ملازم لسبع

ركب وزد انث بهاء مطلقا
اعجم وزن وامدل به والحقا

فهذه معكسرة " لا تنصرفه
وان تجد منكرا منها صرف

امثلة العلم الممنوع من الصرف وهى سبعة

ركب كبعلبك فيه ثم زد
فى نحو عثمان وانث تعتمد
كطلحة او زينب او فاطمة
واعجم كجبرائيل موسى كائنه
وزن كاحمد او اعدل كمصر
والحق كسلقى بعد نقل يعتبر

شروط مالا ينصرف وهى عشرون شرطا :

الشرط فى الاسم الذى لا ينصرف
فقد اضافة وال او ينصرف
والشرط فى المانع لغير امكن
والصرف تنوين للاسم الامكن
والشرط فى مؤنث بالالف
لا يقبل التاء التى فى الطرف
والشرط فى فعلان فعلى ان لا
تدخل دا التانيث فيه اصلا
والشرط فى افعل فعلاء يفى
مؤصلا والفا عن الاتى تفى

والشـــــرط فى نحـــو احـــاد معتـــبر
حـــالا ونعتـــا خبـــرا ينكـــو
والشـــرط فى ملحوقهـــا وهـــو اخـــر
تقـــابل لاخـــرين معتبـــر
والشـــرط فى الجمعـــين كســـر ما عـــرض
فى رابـــع وثالـــث غـــير عـــوض
والشـــرط فى التركيـــب مـــزج بـــاء
لا باضـــافة ولا اســـناد
والشـــرط فى المزيـــد نـــون والـــف
قـــد زيـــدتا وصـــرف امـــلى الـــف
والشـــرط فى مؤنـــث كخرنقـــا (١)
فـــوق ثـــلاث ، ومع الهـــا (٢) اطلقـــا
والشـــرط فى اســـم اعجمـــى (٣) وقعـــه
فـــوق ثـــلاث ، ولشـــخص متعـــه

---

(١) خرنق : اسم امراة شاعرة كانت اختا لطرفة بن العبد .
(٢) يريد بالهاء : التاء ، وعبر بالهاء احترازا من التاء فى نحو (بنت) و (اخت) .
(٣) قالت النحاة : وتعرف المعجمة باربع علامات :
اولهما : خروجها عن ابنية العرب غالبا بكثرة البناء وكثرة اللغات نحو : (اسماعيل) وفيه لغتان بـ اللام او بالنون ، ونحو (جبرائيل) جبرئيل جبريل بالالف والهمزة ، او بالهمزة وحذف الالف ، او بحذفهما وكسر الجيم والراء ، ونحو (ابراهيم) ، وفيه ست لغات : ابراهيم ، ابراهام ، ابراهوم ، وبحذف الالف من كل واحد من الثلاثة ونحو (بغداد) وفيها ست لغات : بالمهملتين او بالمعجمتين ، او باهمال الاولى واعجام الثانية ، او بالعكس ، او بغدان بـ النون ، او بالميم ولا يوجد ذلك فى الاسماء العربية اصلا .
وثانيهما : مجيئه فى كلامهم غير مصروف نحو (ابليس) فلو كان عربيا لا نصرف اذ العلمية وحدها لا تمنع الصرف .
وثالثهما : كون الجيم والقاف لا يجتمعان فى كلمة عربية اصلا .
ورابعهما : ان يخلو من حروف الذلاقة (الميم والراء والباء والنون والفاء واللام) وهو رباعى او خماسى « اه الهداية ١/٣٧/ب) بتصرف ، وذكر الشيخ « خالد الازهرى » فى « التصريح ٢/٢١٩) الشروط الاربعة مختلفة عما ذكره « الاثارى » :

والشـــرط فى الـــوزن لفعـــل قـد غلـب
بعض (أكـــين) ، او يخص كجـــلب
والشـــرط فى عـــدل المســـمى كعمـــر
لمـــرد او جمـــع ، او كفـــدر
والشـــرط فى عـدل (فعـال) ان يـــرى
مؤنثـــا مختتمـــا بغـــير (را)
والشـــرط فى الالحـاق تصـر لا ســوى (١)
وذات مـــد صرفهـــا كـل روى

ماجاز صرفه ساكن العين ، ومنع صرفه محرك العين وبختم منعه مصفرا بالتاء

فـــرع كهنـــد منعـــه اولـــى ومـــع
كســـقر ، او (٢) صغـرا بالتـا امتنـع

ما ليس بمعدول ولا مجموع ، وهو مصروف بالسماع

فى نعـــل وفى نعـــال كـــ « أدد »
او كذهـــاب دام صـــرف ولبـــد (٣)

مالا ينصرف مكبرا وينصرف مصغرا وعكسه ومالا ينصرف مطلقا وعكسه

فـــرع وفى الاســـماء مالا ينصـــرف
مكبـــرا ، وان تصـــغره صـــرف
نحـــو « دنانير » مســـمى (٤) فالسـبب
فى منعـــه بيـــاء تصـــغير ذهـــب

---

(١) يريد الف الإلحاق المقصورة لا سواها .
(٢) الف الاثنين فى (صغرا) يراد بها الساكن الوسـط والمحرك الوسط بالتاء ، وهذا البيت يشير به « الاثارى » الى ثلاث مسـائل : الاولى : المؤنث الثلاثى الساكن الوسط العارى من تاء التأنيث ، فانه يجوز فيه الوجهان : (الصرف وعدمه) مكبرا . الثانية : المؤنث الثلاثى المحرك الوسط العارى من تاء التأنيث ؛ فهو ممنوع من الصرف . الثالثة : المصغر مثلها ، وهو ممنوع لظهور التاء فيه .
(٣) نص البيت فى نسخة الحرم المكى (دهلوى) :
وان تجـد من الثلاثى كأدد فامنعنه منهم بالسماع او لبـد
(٤) فى نسخة دار الكتب المصرية (مسفر) .

وفى المسمى كـ « توسط » عكس
ومطلقا كـ « بعلبك » امنع وقس
موسى يزيد طلحة وسكرا
ن زينبا واحمرا وحمرا

المسمى بالمثنى (١) وهو من جملة مالا ينصرف

مرع ، وان سميت باسم التثنية
فالصرف ممنوع لذاك التسمية

ما ينصرف مذكرا ويمتنع مؤنثا من اسماء
القرى والاماكن والبلاد

كواسط بدر وفلج ينصرف
والثنوا كمصر فامنع أن عرف
وفى « منى » ودابق حجر هجر
خير ، وصرف غيرها عنهم شذر

ما ينصرف ويمنع ويمد ويقصر ويؤنث ويذكر من اسماء الاشخاص

فى مكة حمرا بستة (٢) الف
ومثله قبا بطيبة عرف

---

(١) يقول الاشمونى فى « الهداية » ١/١٤٤ ا ، ب « وللنحاة فيه مذهبان حكاهما صاحب الكافى : احدهما « حكاية لفظ التثنية رفعا ونصبا وجرا مع كسر النون ، كقولك : جاءنى زيدان ، ورأيت زيدين ، ومررت بزيدين ، والمذهب الثانى : جعل النون حرف اعراب ، واعرابه اعراب ما لا ينصرف .... ثم يقول :
وهذا المذهب الثانى اقوى من الأول ، ولذلك نظمته فى (الكفاية) ووجه تقويته : كونه تلبس بما تلبس به (عمران) ونحو من العلمية والزيادة ، وبهذا استحق ان يعرف باعرابه قياسا على (خناجر) و (سراويل) المسمى بهما » ا هـ .

(٢) هذا الاسم وهو (حراء) يجوز صرفه ومنعه ومده وقصره وتانيثه ، وتذكيره . اما كونه مقصورا مصروفا ، فلأن القصر والصرف اصل فى الاسماء ، واما كونه ممنوعا من الصرف ، فلأن الالف المقصورة =

ومنع تاسوعا ، وعاشورا حتم
سواهما اصرف ويذكر علم
وللثلاثا الاربعا والجمعة
تانيث الاسم حيث لا يوم معه
انث جمادى وهو بالمنع اشتهر
مع المزيد ، والخلاف فى مصر

ما ينصرف من اسماء الملائكة عليهم الصلاة والسلام

ومنكر يصرف فى الملائك
مع المزيد ، والخلاف فى صقر

ما ينصرف من اسماء الانبياء عليهم الصلاة والسلام

نوح ولوط صالح المؤيد
هود شعيب والرضى محمد

الممنوع والمصروف من اسماء السور

فرع من القرآن فى اسما سور
منع اثنى ومنعها على صور

= فيه للالحاق كهى فى (منى وحمى وحجى) وما اشبه ذلك، واما كونه ممدودا او مذكرا او مؤنثا فالعمدة فى ذلك على ما نقله الجوهرى فى صحاحه (حرى) ، ولفظه : « وحرا بالكسرة والمد جبل بمكة يذكر ويؤنث ، قال الشاعر :

السنا اكرم الثقلين طرا واعظمهم ببطن حراء نارا

ولم يصرفه ، لانه ذهب به الى البلدة التى هو بها » اهـ صحاح
واما (قباء) فقصره وصرفه على الاصل كما تقدم فى (حرا) .
واما كونه ممنوعا من الصرف ، فلان الالف المقصورة فيه للا لحاق كهى فى : نهى ورحى وسها وسما) وما اشبه ذلك ، واما كونه ممدودا او مذكرا او مؤنثا ، فالعمدة فى ذلك على ما نقله الجوهرى — ايضا — ولفظه :

« قباء : ممدود موضع بالحجاز يذكر ويؤنث » اهـ صحاح .
وفى القاموس : « وقباء — بالضم — ويذكر ويقصر ، موضع قرب المدينة وموضع بين مكة والبصرة ، وبالقصر بلد فرغانة » .

فنحـــو « يونـــس » امنـــع انصـــرافه
فى الاســـم او فى نيـــة الاضـــافة

ونحـو « هـــود » او محمـــد صـــرف
بهـــا ، وفى اســـم ســـورة لا ينصـــرف

ومنـــه ذو حـــرف الى خمـــس ســـكن
ونحـو « يـــس » و « ســـبحان » امتعـــن

ومنـــه مـــا يحكـــونه من الجمـــل
ومنـــه معـــرب بـــال او بـــال

الى هنا ينتهى نص الفية الآثارى وقد رايت قبل الموازنة ان اضيف ما ذكره فى الهداية عن اسماء سور القرآن لما فيه الفائدة :

تنقسم اسماء سور القـرآن باعتبار الصرف وعدمه الى سـبع صور :

الصورة الاولى : ما كان مسمى باسم اعجمى فوق ثلاث : ممنوع من الصرف لعلتين قبل تسمية السورة به ، ثم ازداد بالسورة علة ثالثة ، وهى التـأنيث ، لأن لفظ الســـورة مؤنث ، وذلك نحـو : يونس ويوسـف وابراهيم ، فانـه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمـة ، حيث كان علمـا مسمى به من بنى آدم ، ثم لما صار علما على السورة زاد علة ثالثة ، وهى التانيث ، فعلى هذا سواء جعل اسما للسورة نحو : قرات يونس ويوسف وابراهيم ، او اضيف اليه سورة كذلك : سورة يونس وسورة يوسف وسورة ابراهيم ، فانه يكون مجرورا بالاضافة او قدر هناك حذف مضاف ، اى سورة يونس ويوسف وابراهيم ، فانه يكون مجرورا على نية الاضافة، ويكون جره بالفتحة على قاعدة ما لا ينصرف ، وقس على نحو ذلك ، والى ذلك اشار بالبيت الثانى من هذه الأبيات الخمسة .

الصورة الثانية : ما كان مسمى باسم ثلاثى ساكن الوسط كهـود ونوح ، فان جعل اسماء للسورة لم ينصرف للعلمية والعجمة ، او التأنيث، كما قالوا فى ماه وجوه ، والا فلو لم يدخل عليه التانيث لكان مصروفا كمـا سيأتى بيانه فى ذكر ما ينصرف من اسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام

وان قدر هناك حذف مضاف ، اى سورة هود ، او نوح ، فقد انصرف على لغة التنزيل ، وكذلك تفعل بالمسمى باسم عربى كمحمد ، فان قصدت به السورة لم تصرفه للتعريف والتانيث ، وان نويت الاضافة صرفته ، ولهذا اشرت بقولى : « صرف بها » اعنى بنية الاضافة ، فتنبه لذلك .

الصورة الثالثة : ما كان مسمى به من احرف الهجاء ، واقله حرف واحد واكثره خمسة احرف ، والطريق فى ذلك كله سكون آخره .

اما المسمى بحرف واحد فنحو (صاد) ، والجمهور على اسكان الدال منه فى كل حال ، وقرا الحسن بكسر الدال منه على انه من (صادى يصادى) اذا قابل ، اى صاد بالقرآن عملك ، اى قابله به ، وقرا عيسى بن عمر بفتح الدال ، على انه اسم للسورة ، وبالجملة فالذى عليه الجمهور هو السكون ، وهو المشهور ، ومما يماثل (صاد) ، (قاف) ، (نون) ، وقال ابن الخباز : « وان شئت نقل قرات قافا ، لانه كهند » انتهى كلامه . والسكون اولى من الصرف ، لما فيه من الحكاية ، ولان التنوين موهم للتنكير والله اعلم » .

واما المسمى بحرفين فهو على قسمين : قسم ليس فيه غير السكون ، وهو (طه) وقسم يمتنع من الصرف ، وسياتى الكلام عليه فى الصورة الرابعة .

واما المسمى بثلاث احرف ، فهو على قسمين : قسم ليس فيه غير السكون وهو (الم) ، و (الر) ، وقسم يجوز فيه ان يعرب باعراب المركب ، وهو : (طسم) ، تقول : هذه طا سين ميم ، وقرات طا سين ميم ، وتبركت بطا سين ميم ، والاشهر فى ذلك وفى نحوه : السكون .

واما المسمى بأربعة احرف فهو (المص) ، و (المر) وليس فيه غير السكون ايضا .

واما المسمى بخمسة احرف مقطعة فى اللفظ موصولة فى الخط ،

وهو : « كهيعص » و « حم عسق » فليس فيه غير السكون ايضا ، والى هذه الانواع الخمسة اشرت بقولى : « ومنه ذو حرف الى خمس سكن » ، اى ومن المسمى به السورة ما يكون صاحب خمسة احرف جملة واحدة كما قد علمت ، وقولى « سكن » صفة لحرف ، اى ساكن ، والى ذلك اشار الحريرى بقوله فى الدرة : «ويقولون : هذا واحد ، اثنان ، ثلاثة ، اربعة ، فيعربون اسماء الاعداد المرسلة ، والصواب : ان تبنى على السكون فى حالة العدد فيقال : واحد — بسكون الدال — وكذلك الحكم فى نظائره ، اللهم الا ان توصف او يعطف بعضها على بعض فتعرب حينئذ ، فالوصف كقولك : سبعة اقل من ثمانية، وثلاثة نصف الستة ، والعطف كقولك : واحد واثنان وثلاثة ، لانها بالوصف والعطف صارت متمكنة فاستحقت الاعراب ، وعلى هذا الحكم تجرى اسماء حروف الهجاء ، فتبنى على السكون اذا تليت مقطعة ولم يخبر عنها كما قال تعالى : « كهيعص » ، « حم عسق » ، وتعرب اذا عطف بعضها على بعض كما حكى الاصمعى قال : وانشدنى عيسى بن عمر بيتا هجى به النحويون وهو :

إذا اجتمعوا على الف ، وباء وتاء هاج بينهم القتال

فان عورض ذلك بفتح الميم من قوله تعالى فى مفتتح سورة آل عمران:

« الم الله لا اله الا هو » فالجواب عنه ان اصل الميم السكون ، وانما فتحت لالتقاء لساكنين ، وهما : الميم ، واللام من اسم الله تعالى ، وكان القياس ان تكسر على ما يوجبه التقاء الساكنين ، الا انهم كرهوا الكسر ، لئلا يجتمع فى الكلمة كسرتان بينهما ياء ، هى اصل الكسر ، فتثقل الكلمة ، فلذلك عدل الى الفتحة التى هى اخف » انتهى كلامه .

الصورة الرابعة : ما كان مسمى به وهو على حرفين من حروف الهجاء ، وامتنع من الصرف للعلمية والتانيث ، ولوجود موازن له من الاعلام الممنوعة من الصرف ، وذلك نحو : (ياسين) ومثلها « طا سين » و « حاميم » ، وهى لا تنصرف ، لانها معارف اعجمية مؤنثة ، وكل منها على وزن (قابيل) و (هابيل) ، وهما اعجميان ، وعلى هذا فيعرب باعراب مالا ينصرف ، فيقال : هذه حم ، وقرأت حم ، وتبركت بحم ، وتبركت بحم ، ولا ينصرف للتعريف والعجمة والتانيث .

الصورة الخامسة : ما كان مسمى به من الاعلام التى تلازم الاضافة غالبا ، وهو (سبحان) فانه علم التسبيح فى الأصل ، وكان مبنيـا على الفتح ، ثم انتقل الى السورة فامتنع من الصرف للعلمية والتانيث ، ولوجود موازن له من الاعـلام الممنوعة كعثمان المزيـد فيه بالالف والنون ، وعلى هذا فيقال : هذه سبحان ، وقرات سبحان وتبركت بسبحان .

واعلم ان كلا من هذين الاسمين ، اعنى (ياسين) و (سبحان يجرى مجرى (يونس) و (يوسف) و (مريم) فى عدم الصرف سواء كان لاسم او فى نية الاضافة ، لان كلا من الأسماء المذكورة ممنوع من الصرف بالعملية والعجمة والتانيث والى هـذين النوعين اشرت بقولى : ونحـو ياسين وسبحان امتنعن » .

ومما يجرى مجرى (سبحان) فى الوزن والاعراب (لقمان) وهـو لا ينصرف للعلمية والزيادة .

الصورة السادسة : ما كان مسمى بجملة نحو « اقتربت الساعة »، و « قل اوحى الى » ، و « تبارك الذى بيده الملك » ، والطريق فى اعرابه : ان يكون على الحكاية ، فيقال : هذه اقتربت السـاعة ، وقـرات اقتربت الساعة ، ومررت باقتربت الساعة ، وكذلك تفعل فى سائرهن ، والى ذلك اشرت بقولى : « ومنه ما يحكونه من الجمل » ، اى ومن المسمى به ما يكون جملة ، فيكون محكيا .

الصورة السابعة : ما كان مسمى به مما يتصرف فى وجوه الاعراب بصدره او بعجزه فالأول كقولك : هذه آل عمران ، وقرات آل عمران ، ومررت بآل عمران ، فعمران مجرور بالفتحة ، لانـه لا ينصرف ، وآل المصدرة عليه تختلف باختلاف العوامل الداخلة عليها ، والثانى : كالنسـاء والمائدة والانعام والاعراف والانفال ، والرعد والحجر والنحـل والكهف

والأنبياء ونحو ذلك مما صدره الف ولام تعرفه ويختلف آخـــره باختلاف العوامل الداخلة عليه ، والى هذين النوعين اشرت بقولى : « ومنه معرب بآل او بال » ، اعنى ما تقدم ذكره ا ه الآثارى فى الهداية ١/١٤٥ — ١٤٧ .

وينظر فى هذه المسألة :الكتاب لسيبويه ١٠٢/٢ ، ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ٦٠ .

٢ ــ ابيات ما لا ينصرف فى الدرة الالفية لابن معط

القـــول فى بيـــان غـير المنصـــرف
الصـرف فى الاســماء اصـل اســتخف
وهـو فى الاســم الامكــن الاصــل يقـع
والصـــرف بالتنـــوين والجـــر تبـــع
والصـــرف ممنـــوع من اســـم شـــبه
للفعـــل من وجهـــين او من اوجـــه
وهى فـــروع تســـعة اذا اجتمـــع
منهـا فى الاسـم اثنـان فالصـرف امتنـع
عـــدل وتانيـــث وجمـــع انتهـى
وعجمـــة ووزن فعـــل خصـــا
ونـــون فعـــلان المزيـــد والصـــفة
واســم مركـــب ، والاســم المعـــرفة
فالعـــدل والتعـــريف نحـــو عمـــرا
والـــوزن والتعـــريف نحـــو بـــذرا
واحمـــد وتغـــلب ويشـــكرا
والـــوزن والوصـــف كمثـــل احمـــرا
والوصـــف والعـــدل كمثـــل آخـــرا
ومثـــل مثنـــى وثـــلاث اشـــتهرا
وعلـــم انـــث نحـــو حمـــزة
وزينـــب وطلـــب وعـــزة
والـــف التانيـــث نحـــو ســـكرى
ونحـــو حمـــراء ونحـــو بشـــرى
تعـــد فرعـــين فـــلا ينصـــرف
ما هى فيـــه فكـــروا او عرفـــوا

وهكـــذا الجمـــع العـــديم المثـــل
في المفـــردات ما لـــه من شـــكل
بعـــد فرعـــين فليـــس ينصـــرف
نحـــو محـــاريب مســـاجد عـــرف
ثالثـــه الالـــف ثـــم بعـــده
حرفـــان او ثلاثـــة او شـــدة
وزائـــدا معـــرف كعمـــران
ونحـــو عثمـــان ونحـــو عفـــان
وغطفـــان وانصـــراف حســـان
اذ نونـــه اصـــل كـــذاك تبيـــان
وزائـــدا الوصـــف كمثـــل ســـكران
مقـــابلا ســـكرى ، كـــذا اصـــرف مزيـــان
وعلميـــة الـــذى تركبـــتا
كحضـــرموت وكبعـــدى كريـــا
امـــا مثـــال عجمـــة الاعـــلام
فنحـــو اســـحاق وابراهـــام
الا ثلاثيـــا بـــه قد ســـكنا
ثانيـــه فالصـــرف كنـــوح عينـــا
الا مؤنثـــا كمصـــر المعـــرفة
فـــذا كهنـــد بعضـــهم ما صـــرفه
وكـــل ما لـــم ينصـــرف منكـــرا
لـــم ينصـــرف معـــرفا كاحمـــرا
وان تعـــرفه بـــلام او تضـــف
او تكـــر الطـــم فهـــو ينصـــرف
وما اتـــاك اســـما لحـــن او لاب
تصـــرفه نحـــو قريشـــن وعـــرب
وان تســـرد قبيـــلة او امـــة
لـــم ينصـــرف كتغـــلب ولخمـــا

كـــذا اذا اردت بالبـــــلدان
ثانيـــث تعـــريف كمـــن عمـــان
لـم ينصـــرف اذ بقعـــة اردتـــا
وان اردت موضعـــا صرفتـــا
كواســـط ودابـــق وفلـــج
دليلهـــا فى الشـــعر للمحتـــج
كـــذاك لا تصـــرف أســـماء الســـور
كهـــود ، والتـــانيث فيهـــا يعتبـــر
ما لـم تكـــن فى نيـــة الاضـــافة
اذ ذاك فاصـــرف ما اقتضـــى انصـــرافه
ومثـــل حاميـــم وياســـين بنـــى
وقيـــل بـــل بتـــرك صرفهـــا اعتنـــى

٣ ــ ابيـــات ما لا ينصرف فى الفيـــة ابن مالـــك :

الصـــرف تنـــوين اتـــى مبينـــا
معنـــى بـــه يكـــون الاســـم امكنيـــا
فالتـــانيث مطلقـــا منـــع
صـــرف الـــذى حـــواه كيفمـــا وقـــع
وزائـــدا فعـــلان فى وصـــف ســـلم
من أن يـــرى بتـــاء تـــانيث ختـــم
ووصـــف اصـــلى ووزن افعـــلا
ممنـــوع تـــانيث بتـــا كاثـــهلا
والنـــون عـــارض الوصـــفية
كاربـــع ، وعـــارض الاســـمية
فالادهـــم القيـــد لكـــونه وضـــع
فى الاصـــل وصفـــا انصـــرافه منـــع
واجـــدل واخيـــل وانعـــمى
بصـــرونة ، وقـــد ينـــال المنعـــا

ومنع عدل مع وصف معتبر
في لفظ مثنى وثلاث وأخر

ووزن مثنى وثلاث كهما
من واحد لاربع ، فليعلما

وكن لجمع مشبه مفاعلا
او المفاعيل بمنع كافلا

وذا اعتلال منه كالجوار
رفعا وجرا اجره كساري

ولتراويل بهذا الجمع
شبه تنتفي عموم المنع

وان به سمي او بما لحق
به فالانصراف بنعيه يحق

والعلم ان منع صرفه مركبا
تركيب مزج نحو معد يكربا

كذاك حاوى زائدي فعلانا
كغطفان وكأصبهانا

كذا مؤنث بهاء مطلقا
وشرط منع العار كونه ارتقى

فوق الثلاث ، او كجور وسقر
او زيد : اسم امرأة لا اسم ذكر

وجهان في العادم تذكيرا سبق
وعجمة كهند والمنع احق

والعجمي الوضع والتعريف مع
زيد على الثلاث صرفه امتنع

كذاك ذو وزن بخص الفعلا
او غالب كأحمد ، ويعلى

وما يصير علما من ذى الف
زيدت لا لحاق ، فليس بنصرف

والعلم امنع صرفه ان عدلا
كفعل التوكيد او كتعلا

والعدل والتعريف مانعا سحر
اذا به التعيين قصدا يعتبرا

وابن على الكسر فعال علما
مؤنثا ، وهو نظير جشما

عند تميم ، واعزن ما نكرا
من كل ما التعريف فيه اثرا

وما يكون منه منقوصا ، فنى
اعرابه نهج جواز يقتفى

ولاضطرار ، او تناسب صرف
ذو المنع ، والمصروف قد لا ينصرف

اعراب ما لا ينصرف

١ ــ ذكر ابن معط تحت مبحث (القول فى اعراب الاسم الواحد)

اعراب الاسم الذى لا ينصرف فى حالة الجر فقط باعتبار انها الحالة التى يختلف فيها غير المتصرف عن المنصرف اعرابا .

اما حالة الرفع ، وكذا حالة النصب فهما متفقان فى الرفع بالضمة وفى النصب بالفتحة ، يقول ابن معط :

وكل ما لم ينصرف تفتحه جرا كاسحاق ، وباقى شرحه

٢ ــ سار « ابن مالك » على نهج « ابن معط » ، فانفرد مالا ينصرف

بحالة الجر ، باعتباره يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة ، وهى علامة فرعية، يقول ابن مالك فى (المعرب والمبنى) :

وجر بالفتحة مالا ينصرف ما لم يضف أو يك بعد ال ردف

ليبين ان جره بالفتحة مشروط بعدم اضافته ، وتجرده من الالف واللام .

٣ ــ (أ) أما الأشمونى فقد ذكر فى مبحث الإعراب الحديث عن هذه العلامة بايجاز شديد ، حيث ذكرها غير مسماة فى مبحث :

« ما يستوى فيه لفظ المنصوب والمجرور » بقوله :

ويستوى المنصوب والمجرور فى خمسة أولهما الضمير

ثم المثنى ثم جمع قد سلم فى حالتيه ، ثم ممنوع علم

(ب) وفى مبحث (تقسيم الأسماء وتحديدها) يقول :

ممنوعها : اسم مشبه للفعل فى اعدام تنوين وكسر قد نفى

(جـ) وفى شروط مالا ينصرف يقول :

الشرط فى الاسم الذى لا ينصرف فقد اضافة وال او ينصرف

(د) ويؤخر الحديث عن التصريح بعلامة اعرابه ، وهى الفتحة الى الفصل السادس وهو فصل (الجر) حيث ذكر للجر ثلاث علامات لعشرة اسماء ، وانى آنذاك بالفتح علامة لجر مالا ينصرف وهو ــ ايضا ــ متابع لسابقيه :

ابن معط وابن مالك فى ذكر حالة الجر فقط . يقول الأنارى :

والفتح مخصوص بما لا ينصرف والياء فى جر المثنى قد الف

المصروف اصل للممنوع من الصرف

١ ــ يقول ابن معط فى درته :

« الصرف فى الاسماء اصل استخف »

٢ ــ ويقول الآثارى فى مبحث « اصول الاعراب » :

« واصل المصروف للممنوع »

وابن معط اعطى معنى زائدا عن الآثارى ، فبين ان الاسم المصروف اصل للممنوع بخلوه من العلل المانعة له من الصرف ، فالاسم المجرد من هذه الفروع الزائدة التى سببت له المنع يكون خفيفا ، لعدم تحمله لامور زائدة على اصله .

٣ ــ ولم يشر ابن مالك الى هذا الاصل فى الفيته .

المراد بالمنصرف وغير المنصرف

١ ــ يقول ابن معط عن التنوين :

وهو فى الاسم الأمكن الاصل يقع والصرف بالتنوين ، والجر تبع

٢ ــ ويقول ابن مالك :

الصرف تنوين اتى مبينـــا معنى به يكون الاسم امكنـــا

٣ ــ ويقول الآثارى فى شروط مالا ينصرف :

والشرط فى المنع لغير امكن والصرف تنوين للاسم الأمكن

(أ) يشير ابن معط الى قضية اختلف فيها العلماء :

هل الصرف هو التنوين ــ فقط ــ او التنوين والجر معا ؟

(ب) وينص صراحة على اختياره لمذهب المحققين ، وهو ان الصرف هو التنوين . اما المذهب الثانى وهو : التنوين والجر فممن ذهب الى ذلك السيرافى .

(جـ) ذكر الأثارى فى شروطه : أن المنـــع من الصرف للمتمكن غير الأمكن وهو ما اشبه الفعل بعلتين ، وان المصروف هـــو الاسم المتمكن فى الاسمية ، لأنه عار من شبه الحرف فيبنى ، او شبه الفعل فيمتنع من الصرف .

المنع من الصرف لوجود علتين

١ ــ يقول ابن معط :

والصرف ممنـــوع من اسم مشبه ... للفعل من وجهين أو من أوجـــه
وهى فـــروع تســـعة اذا اجتمع ... منها فى الاسم اثنان فالصرف امتنع

٢ ــ ويقـــول الأثـــارى :

ورابع الأنـــواع مـــالا ينصرف ... اســـم بعلتين من عشر عـــــرف
فرعين فى لفظ ، ومعنى فاصرف ... نحـــو (أجيمال) و (حائض) تفى

(أ) ذكر كل من « ابن معط » و « الأثارى » أن الاسم يمنـــع الصرف اذا وجد فيه علتان : احداهما لفظية ، وهى اشتقاق الفعل من المصدر وثانيتهما معنوية ، وهى احتياج الفعل الى الاسم فى الاسناد ولا يكون الاسم مشبها الفعل الا باجتماعهما ، وحينذاك يمنع الصرف .

(ب) ولقد اشار الى ذلك « ابن معط » صراحة ، حيث قال : « مشبه للفعل من وجهين أو من أوجه (١) » ، أما « الأثارى » فقد مثل للمصروف ، وهو ما كان فيه العلتان من جهة واحدة بمثالين : الأول (أجيمال) تصغير (أجمال) جمع (جمل) ، فان فيه فرعية التصغير عن التكبير ، وفرعية الجمع من الافراد ، ومرجع تلك العلتين معـــا (اللفظ) ،

(١) اعترض ابن الخباز فى الغرة (٣٥ ب) على ابن معط فى قوله : «ومن اوجه » بقوله : « وقول يحيى : او من اوجه غير معروف ، ولا حجة له فى (ماه وجور) مع أن فيهما ثلاث علل ، لأن منهن علة واحدة بمقاومة ، وعلتان مانعتان من المقاوم » اهـ .

والمثال الثانى : (حائض) فان فيـــه فرعية التأنيث عن التذكير ، وفرعية الوصف عن الموصوف وجهتهما معا (المعنى) .

(ج) أما ابن مالك فلم يذكر تلك العلل جملة ، بل ذكرها عند الحديث عنها مفصلة واحدة بعد الأخرى .

عدد العلل المانعة الصرف وترتيبها فى الذكر

١ ــ يقول ابن معط :

وهى فروع تسعة اذا اجتمع ... منها فى الاسم اثنان فالصرف امتنع
عــدل وتأنيث وجمــع اقصى ... وعجمــة ووزن فعــل خصــــا
ونون فعلان المزيد والصــفة ... واسم مركب والاســم المعــرفة

وابن معط فى هذا موافق لجمهور النحاة فى اعتبارها تسعة ، ولم يعد منها الف الإلحاق .

٢ ــ ويقــول الأنــارى :

١ ــ . . . . . اسم بعلتين من عشر عــرف

فيرى أن ثانى العلتين التى تمنع الاســم الصرف مجموعة فى عشرة

٢ ــ ثم يذكرها تفصيلا فيضيف عاشرة ، وهى الالحاق فيقول :

عرف وصف واعدل وانث واجمع ... اعجم وزن ركب وزد الحق ثنى

٣ ــ وابن مالك سبق الأنارى فى اضافة الف الالحاق للعلل فيقول :

وما يصير علما من ذى الف ... زيدت لالحاق فليس ينصرف

وسبقهما الى ذلك « السيرافى » تشبيها لألف الالحاق بالف التأنيث ، وهناك من يعدها ثمانية ، منهم الزجاج الذى اسقط الالف والنون ، وكذلك

عبد القاهر الجرجانى الذى يعد الالف والنون فرعا على التانيث (١) .

٤ ــ ذكر ابن معط العلل فى عشرة ابيات ، وبين ان المراد بالجمع : الجمع الاصلى ، وكان مفصلا وواضحا حيث ذكر ان الزيادة هى زيـــادة (فعلان) ، ولكنه ذكر النون فقط ، فكأنه خصها بالزيادة دون الالف.

اما الآثارى فقد ذكرها فى بيت واحد مختصر غير مفصلة ، وان عرض لها بعد ذلك مفصلة .

٥ ــ (أ) بدأ ابن معط العلل بالعدل حيث يقول : « فالعدل والتعريف نحو عمرا » ، ويقول : « والوصف والعدل كمثل اخرا » .

(ب) وبدأ ابن مالك فى الوصف بزائدى فعلان ، حيث يقول :

« وزائدا فعلان فى وصف سلم » وفى العلم بالمركب حيث يقول :

« والعلم امنع صرفه مركبا » .

(جـ) وبدأ الآثارى فى الوصف بـــذى الزيادة بقـــوله : « وصف كسكران » وقوله : « والشرط فى فعلان فعلى ... » وفى العلم بالتركيب حيث يقول : « ركب كبعلبك » « ركب وزد ..... » (٢) .

ولقد اعترض ابن الخباز على ابن معط فى ترتيبه العلل بقوله (٣) .

« وقد رتب يحيى علل الصرف ترتيبا غريبا ، ولم يبـــدأ سيبوية (٤).

---

(١) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف ٣ ــ ٥ ، المقتصد للجرجانى ٩٦٥، شرح الفية ابن معط ص ٤٤٠ .

(٢) بدأ ابن النحاس بالجمع حيث يقول : (شذور الذهب ٤٥)

اجمع وزن عادلا انث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

وبدأ بن الحاجب بالعدل حيث يقول : (الكافيـــة مع شرح الرضى ٣٥/١)

عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمـــع ثم تركيب

والنون زائـــدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب

(٣) ابن الخباز ٣٦ أ

(٤) الكتاب ١٩٣/٣ــ ١٩٤

وابو على (١) وابن جنى (٢) الا بوزن الفعل ، وقد بـدا الزمخشرى (٣) بالعلمية ، والبداءة بالعدل غريبة » ا هـ .

ما يمنع من الصرف لوجود علتين

١ ــ العـــــــدل (٤)

١ ــ يقول ابن معط : ١ ــ « فالعدل والتعريف نحو عمرا » ، ٢ ــ ويقول :

والوصف والعدل كمثل اخرا ومثل مثنى وثـلاث اشتهرا

٣ ــ ثم يقول فى (الظرف) :

فمنه ما لم ينصرف مذكـرا معرفة عـدل أعنى سـحرا

٢ ــ ويقول ابن مالك فى الوصف المعدول :

ومنع عدل مع وصف معتبر فى لفظ مثنى وثـلاث واخـر

ووزن مثنى وثـلاث كهمـا من واحـد لاربـع فليعلمـا

ثم يقول فى العلم المعدول :

والعلم امنع صرفه ان عـدلا كفعل التوكيـد او كثعـلا

والعدل والتعريف مانعا سحر اذا به التعيين قصدا يعتبر

وابن على الكسر فعـال علما مؤنثـا ، وهو نظير جشما

عند تميم ، واصرفن ما نكـرا من كل ما التعريف فيه اثرا

---

(١) المقتصد بشرح الايضاح ٩٦٣ .

(٢) اللمع ٢٣١ .

(٣) المفصل مع شرح ابن يعيش ١/٥٨ .

(٤) بدات العـدل بترتيب « ابن معط » ــ رغـم ورود الاعتراض عليها ــ لأن الدرة الالفية هى اقدم الالفيات الثلاث .

٢ ــ ويقول الآثارى فى الوصف :

وصف كسكران ونحو احمرا واخر اعدل كاحاد معشرا

وفى العلم : « واعدل به » ، وفى امثلته : « او اعدل كعمر »

وفى شروط ما لا ينصرف :

والشرط فى نحو احاد معشر حالا ونعتا خبرا ينكر
والشرط فى ملحوقها (١) ، وهو اخر تقابل لآخرين(٢) معتبر
والشرط فى الجمعين(٣)كسر ما عرض فى رابع وثالث غير عوض

ثم يقول :

والشرط فى عدل المسمى كعمر لمفرد او جمع او كفخر
والشرط فى عدل (فعال) ان يرى مؤنثا ما ختمتا بغير « را »
والشرط فى «سحر» من يوم عرف وشرط «امس» ليلة او ينصرف (٤)

١ ــ ذكر « ابن معط » العدل مع العلمية وقرنه بالمثال فى نصف بيت والوصف المعدول فى بيت ومثل له بـ (اخر) ، والعدد المعدول بـ (مثنى) و (ثلاث) ، ولم يذكر ايا من الشروط التى اوردها الآثارى ثم اتى فى مبحث (الظرف) بالظرف المعدول من الالف واللام

(١) الضمير فى (ملحوقها) يعود على اسماء العدد المذكور فى البيت السابق : (احاد ، معشر) ، فكأنه يريد ان يقول : شرط الملحوق بنحو (احاد ، معشر) للوصف والعدل ، وهو (اخر) تقابل لآخرين .

(٢) بفتح الخاء .

(٣) يريد بالجمعين ما كان خماسيا على وزن (مفاعل) او سد اسيا على وزن (مفاعيل) وشرط كل منهما ان يكون ثالثه الفا غير عوض يليها كسر غير عارض فمتى وجد ذلك فى جمع امتنع من الصرف ، لوجود علتين فرعيتين : فرعية فى المعنى ، وهى الدلالة على الجمع ، وفرعية فى اللفظ وهى الخروج عن صيغة الآحاد العربية .

(٤) اراد بـ (سحر) خلوه من الالف واللام ، وهذا معدول عما فيه الالف واللام وكذا خلوه من الاضافة ، وبقوله : « يوم عرف » قصد التعيين .

و بـ (امس) ليلة معينة ، وهى السابقة ليومك الحاضر .

وهو (سحر) ، وبين انه ممنوع من الصرف ، والأولى الحديث عنه هنـــا .

٢ — أتى « ابن مالك » بالعدل مع الوصف ضمن علل الوصفية التى ذكرها كلها أولا ، ثم ثنى بعلل العلمية ، فذكر العدل مع الوصف فى بيتين ومثل له بما مثل به « ابن معط » (مثنى — ثلاث — اخر) .

الا انه فى البيت الثانى قيد العدد المعدول ، فجعله من واحـد الى أربعة ، وهو ما اتفق عليه جمهور النحاة .

ولا تناقض بين ما ذكره هنا وبين ما ذكره فى الكافية الشافية بايصال العدد المعدول الى (عشرة) ، لأنه مع ذكره لذلك هناك ، فقد بين انـه نقل من العرب ، وليس متفقا عليه ، يقول ابن مالك فى الكافية الشافية (١):

ومنعو انصراف وصف عدلا	الى (فعال) أو مثناه (مفعلا)
فى عدد من واحد صيغا الى	اربعـــة ومخمسا زد ناقـــلا
كذا (عشار) نقلوا ومعشرا	ونقل غـــيره اراه منكـــرا
وقاس اهل الكوفة البواقى	ورايهـــم يـــرى ابو اســحاق

ويذكر ابن مالك العلم المعدول فى اربعة ابيات .

٣ — أما الآثارى فيمثل للوصف المعدول بـــ (احاد معشر) .

ويمكن حصر أوجه الاتفاق والاختلاف بين ابن معط وابن مالك والآثارى فى النقاط الآتيـــة : —

(أ) اكتفى ابن معط بذكر نوعين من العلم المعدول :

١ — المسمى به ومثل له بـــ « عمر » ، ٢ — المعدول عما فيه الالف واللام ومثل له بـــ (سحر) .

---

(١) ص ١٤٣٢ — ١٤٣٣ .

بينما اتى للوصف المعدول بثلاثة الفاظ : (مثنى ، ثلاث ، اخر)

(ب) قيد ابن مالك العدد على (فعال و مفعل) بكونه من واحد الى اربعة ولم يقيد ابن معط ولا الاثارى ، وان فهم من ذكر الاثارى للفظ (معشر) انه مع من يجيزه الى العشرة .

وقد اختلف العلماء فى الاعداد المعدولة : فريق : جاء بها على (فعال) و (مفعل) الى اربعة ولم يتجاوزه ، وهو المشهور فلم يات فى التنزيل متجاوزا اربعة ، يقول الله تعالى : (١) . **« فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع »** .

والفريق الاخر اجازه الى العشرة .

وابن مالك قيده فى الخلاصة ، واطلقه الى العشرة فى الكافية الا ان قوله (نقلوا) يعطى انه على خلافه .

وابن معط فى تمثيله بـ (مثنى) و (ثلاث) و (رباع) لا يجيز ولا يمنع صراحة .

(جـ) اورد الاثارى شرطا للعدد المعدول : وهو : ان يكون نكرة (٢) حالا او نعتا او خبرا ، وافاد بذلك ان العدد المعدول يقع موقعا من الثلاثة منكرا ، ولم يشر لذلك ابن معط ولا ابن مالك .

---

(١) الآية ٣ من سورة النساء .

(٢) يقول ابن عصفور فى شرح الجمل ٢/٢٢٠ : «واختلف فى السبب الذى اوجب ان يمنع هذا العدل الصرف ، فمنهم من قال : انما العدل فى اللفظ والمعنى ...، ومنهم من قال : انما منع الصرف للعدل والتعريف ، ومنهم من قال : انما منع للعدل والصفة ، وهو الصحيح .

واما قول من قال : انما امتنع للعدل فى اللفظ والمعنى ففاسد ...

واما من قال : انما امتنع للعدل والتعريف فباطل ، لانه يرد عليه بقوله : « اولى اجنحة مثنى وثلاث ورباع » ، فمثنى صفة لاجنحة ، واجنحة نكرة ، فلو كان معرفة لم ينعت به النكرة ، وان قال : ان (مثنى) بدل فالجواب : ان البدل بالاسماء المشتقة بقل ... ويدل على بطلان بذهبه ايضا قوله « فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع »، لان (مثنى) حال ، والحال لا يجيء معرفة ، ذلك على بطلان مذهبه » اهـ.

(د) ذكر الآثارى شرطا لآخر التى تمنع الصرف ، وهو أن يكون مقـابلا لآخرين جمع مذكر سالم لآخر — بالفتح فيهما — ولم يتعرض لذلك ابن معط ولا ابن مالك .

(هـ) اتفق كل من ابن مالك والآثارى فى اربعة انـواع من العلم المعدول :

١ — ما سمى به ، ومثل له ابن مالك بفعل و الآثارى بعمر علما على وزن (فعل) .

٣ — لفظ (سحر) (١) .

٤ — (فعـال) علما لمؤنث .

(و) زاد الآثارى نوعين :

١ — ما كان على (فعل) للسب ، ومثل له بغدر (٢) .

---

(١) يقول ابن مالك فى الكافية الشافية : ١٤٧٨ .
« وامنع لتعريف وعدل (سحرا) ظرفا واوجب صرفه منكرا
وفى التسهيل يقـول : « ومع العلمية فى سحر الملازم للظرفيـة » ، وعبارته فيهما أدق واحسن ..مما جعل الدمامينى يفضل ما فى التسهيل على ما فى الخلاصة بقوله : « وهذا اولى من قـوله فى الخلاصة : سحر الذى أريد به التعيين ، لأنه قد يراد به التعيين ، ويكون محلى بال أو بالاضافة وجوبا ان كان غير ظرف ، وجوازا إن كان ظرفا ، وإنما يلزم الظرفية حالة تجـرده من ال والاضافة مقصودا بـه معين ، ثم المانع له من الصرف : العدل والعلمية ، فأما العدل فعن مصاحبة الالف واللام وقيل : العدل وشبه العلمية ، من حيث تصرف بغير أداة ملفوظ بها ، بل بنية ال ، واختاره ابن عصفور » (تعليق الفوائد القسم الثانى ٧٨٦ — ٧٨٧) .
(٢) ذكر ابن مالك : (غدر) فى الكافية الشافية ١٤٧١ بقوله :
والعـدل معه مانعـا نحو (عمر) ومثل مسمى به نحو (غـدر)
وشرحه بقوله : « ما جعل علما من المعدول الى (فعل) فى النداء كـ (غدر) و (فسق) حكمه حكم عمر ، ولا تعارض بين قول ابن مالك وقول الآثارى الذى شرحه فى الهداية (١/١٣٩ ب) بأنه للسب ، ويمكن التوفيق بين القولين بأن يقول : المقصود السب فى النداء او سب المنادى.

٢ ــ لفظ « امس » مرادا به اليوم الذى قبل يومك (٢) .

(ز) ١ ــ بين « ابن مالك » أن (فعال) علما لمؤنث ممنوع من الصرف عند بنى تميم ، فقط للعلمية والعدل عن (فاعلة) ، ولم يشر لذلك الآثارى . ونظير العدل عن (فاعلة) العدل عن (فاعل) للمذكر (جشم) وهو العظيم .

٢ ــ راى ابن مالك انه من المفيد ذكر مذهب اهل الحجاز ــ ايضا ــ فى (فعال) وهو البناء على الكسر ، ولم يشر لذلك الآثارى .
٣ ــ اشترط الآثارى فى (فعال) كونه مختتما بغير (الراء) دون ابن مالك

(ح) ذكر ابن مالك ههنا قاعدة مفادها : « اذا زالت العلمية صرف الممنوع لزوال احدى العلتين بتنكير العلم » .

وذكر الآثارى مثل ذلك فيقول تحت مبحث :

(حالات المنع من الصرف وفى سبع ، فيها يمتنع معرفة وينصرف نكرة)

والعلم اخصص من اسامى المنع ... بأنه ملازم لسبع
ركب وزد انث بهاء مطلقا ... اعجموزن واعدل به والحقا
فهذه معرفة لا تنصرف ... وان تجد منكرا منها صرف

(١) ذكر ابن مالك (امس) فى الكافية الشافية مفصلا وموضحا لمذهب بنى تميم وغيره واكتفى الآثارى هنا بكونه مقصودا به اليوم السابق يومك بلبلة واحدة فلا هو فصل كما فصل ابن مالك فى الكافية الشافية ، ولا هو تركه كما فعل ابن مالك فى « الالفية » ، يقول ابن مالك

تميم منع (امس) فى رفع ترى ... وعنهم فى غير رفع كسرا
وبعضهم يفتح جرا ، ولدى ... غيرهم اكسر ــ مطلقا ــ ان جردا
ومع (ال) وفى اضافة وفى ... تنكير اعراب لكل اقتفى
وعدل غير (سحر) و (امس) فى ... تسمية تعرض غير منتفى
(١٤٧٨)

٢ ــ وزن الفعـــــــل

١ ــ ويقول ابن معط عن وزن الفعل والعلمية :

والوزن والتعريف نحو (بذرا) (١) واحمد وتغلب ويشكرا

وعن الوزن والوصف يقول :

والوزن والوصف نحو احمرا

٢ ــ ويقول ابن مالك فى العلمية ووزن الفعل :

كذاك ذو وصف يخص الفعلا او غالب كاحمـر ويعـلى

وفى الوصف مع وزن الفعل يقول :

ووصف اصلى ووزن افعـلا ممنوع تانيث بتـا كاشهلا
والغين عـارض الوصفيـة كاربع ، وعـارض الاسمية
فالادهم القيـد لكونه وضع فى الاصل وصفا انصرافه منع
واجـدل واخيـل وافعـى مصـروفة وقد ينلن المتعـا

٣ ــ ويقول الاثارى فى الوصف :

وصف كسكران ونحو احمر ...

وفى العـلم :

. . . . . اعجم وزن

ثم يقول فى امثلة العلم الممنوع من الصرف :

وزن كاحمـد . . . . . .

(١) جاء فى لسان العرب (بذر) : بذر : موضـع ، وقيل : ماء معروف ، قال ابن برى : ولم يجىء من الاسـماء على (فعل) الا بذر وعثر : اسم موضع وخضم : اسم لعنبر بن تميم ، وشلم : اسـم بيت المقدس ، وهو عبرانى وبقم : اسم اعجمى وهى شجرة ، وكتم : اسـم موضع ايضا .

١ ــ (أ) نرى ابن معط والاثارى فى الوصف ووزن الفعل قد اقتصرا على التمثيل له بـــ (أحمر) فقط .

(ب) غير أن الاثارى قد أتى بشرط فى هذا الوصف وهـــو أن يكون وصفا اصليا (ليس عارضا) ، والا يقبل مؤنثة التاء .

(جـ) أما ابن مالك فقد كان مفصلا وواضحا وشاملا :

١ ــ فلقد ذكر ما اشترطه الاثـــارى بالوصف الأصلى وبعدم قبول تـــاء التـــأنيث .

٢ ــ ولكنه ذكر فى ابيانه ثلاثة اقسام للوصف على وزن (افعل) .
١ ــ الوصف الأصلى ومثل له بأشهل فهذا ممنوع من الصرف
٢ ــ ما وصف بالمعروض ويتمثل فى نوعين :

(أ) ما كان من أسماء العدد ووصف به فهو منصرف .

(ب) ما كان وصفا فى الأصل ، ولكن سمى به وغلبت عليه الاسمية ومثل له بالأدهم للقيد ، وهذا ممنوع .

٣ ــ ما تجرد من الوصفية ، وصار اسما فى العربية ، ومثل له بأجـــدل وهو الصقر ، وأخيل لطـــائر عليه نقط كالخيلان يسمى الشقراق ، وأفعى لضرب من الحيات ، وهـــذا النوع مصروف ، ولكن بعض العرب لحظ فيهـــا معنى الصفة وهو القوة والتلون والايذاء فمنعها من الصرف .

٢ ــ فى العـــلم :

١ ــ نرى ابن معط يشير بتعدد الأمثلة الى ما يأتى :

(أ) قسم لا يوجد فى غير الفعل الا فى علم واعجمى ، ويمثل له بـــ (يذر) : وهو علم لمكان او لمـــاء .

(ب) قسم يغلب وزنه فى الأفعال ويكثر فيها ، ويمثل للأعلام التى جاءت منه بـ (تغلب) و (يشكر) و (أحمد) .

٢ ـ حدد ابن مالك العلم الموازى للفعل بنوعين ـ أيضا ـ :

(أ) ما يخص الفعـل .

(ب) ما يغلب فيـه .

٣ ـ وكذلك فعل الآثارى فذكر نوعين ، الا انه أتى بنوع عند الحديث عن العلل التى تمنع العـلم من الصرف بذكر مثـاله ، وهو ما يغلب فيه فقال : وزن كأحمد ، ثم أتى بالنوعين عند سرده لشروط مالا ينصرف فحدد النوع الغالب بأنه مبدوء بحرف من حروف المضارعة (أتين) والنوع المختص بالفعل ، ومثل له بـ (حلب) .

ومن هنا نجد أن الثلاثة قد اتفقوا فى ذكر نوعين :

الا أن ابن معط عبر عن النوعين بالمثال فقط ، فذكر للنـوع الأول ـ وهو الوزن الخاص بالفعل ـ (بذر) ، وللنوع الثـانى الوزن الغالب (أحمد) و (تغلب) و (يشكر) .

بينما ابن مالك سمى النوعين ممثلا للغالب ـ فقط ـ بأحمـد ويعلى ولم يمثل للوزن الخاص بالفعل .

أما الآثارى فقد سمى النوعين أيضا ـ كما ذكرت سابقا ـ ومثل ـ للنوع الغالب بأحمد وحدد علامته ببدئه بأحد الحروف الأربعـة (الهمزة ـ التاء ـ الياء ـ النون) .

ومثل للنوع الخاص بـ (حلب) .

٣ ــ العـــلم المؤنـــث

١ ــ يقــول ابن معط :

(أ) وعلم انــث نحــو حمـــزة وزينــب وطلــب وعــزة

(ب) ويقـــول :

الا مؤنثــا كمصر المعــرفة فــذا كهند بعضهم ما صرفه

٢ ــ ويقول ابن مالك :

كــذا مؤنث بهاء (١) مطلقــا وشرط منع العار كونه ارتقى
فوق الثلاث او كجور او سقر او زيد اسم امراة لا اسم ذكر
وجهان فى العادم تذكيرا سبق وعجمة كهنــد والمنع احــق

٣ ــ ويقول الأنــارى :

١ ــ ركب وزد ، انث بهاء مطلقا ....

٢ ــ ثم يقــول : .....
وانث تستند
كطلحة او زينب او فاطمة .....

٣ ــ ثم يقــول :

والشرط فى مؤنث كخرنقا فوق ثلاث ومع الها اطلقا

المؤنث اللفظى ، وهو ما ختم بتاء التانيث ، والمعنوى : اما ان يكون زائدا على ثلاثــة ، او يكون ثلاثيا ، والثلاثى قد يكون محرك الوســط او ساكنــة .
ســاكنــه .

١ ــ (أ) مثل ابن معط للعلم المؤنث بأربعة امثلة ، للمؤنث فى اللفظ فقط ــ

(١) يطلق النحويون الهاء احيانا ويقصدون بها التاء .

بحمزة ، فهو اسم لرجل ، وللمؤنث المعنوى ذى العلامة بـــ (عـــزة) وهو اسم لامرأة ، وقيد الثلاثى بالممنوع من الصرف بكونه محرك الوسط ، ويفهم ذلك بتمثيله له بـــ (حلب) (١) .

(ب) الا انه ذكر بعد ذلك لفظ (مصر) وقيده بكونه علما على بلـــدة وافاد بأنه ما يصرف عند البعض ، وفهم من ذلك انه يصرف عند البعض الآخر .

٢ ـــ وابن مالك ذكر العلم المختوم بتاء التأنيث انه ممنوع من الصرف مطلقا، سواء كان لمذكر او مؤنث ، وسواء كان ثلاثيا أو أكثر من ثلاث ، أما الخالى من العلامة ، ان زاد على ثلاثة امتنع صرفه ، أو منقولا من مذكر الى مؤنث ، وان كان ثلاثيا ساكن الوسط وليس اعجميا ولا منقولا من التذكير الى التأنيث ، ففيه الوجهان والمنع أرجح ، ومثل لساكن الوسط الاعجمى بـــ (جور) ، وهو اسم بلـــد ، للمحرك الوسط بـــ (سقر) ، وهو علم على جهنم ، وللعلم المذكر المسمى به امرأة بـــ (زيد) ، ولساكن الوسط وليس اعجميا ولا منقـــولا من المذكر للمؤنث بـــ (هند) .

٣ ـــ (أ) أما الاثارى فقد ذكر ان من المؤنث ما كان مختوما بتـــاء التأنيث وهذا ممنوع من الصرف مطلقا (ثلاثيا وغيره ، مذكرا او مؤنثا) ، ثم مثل للمؤنث بثلاثة امثلة : (طلحة) للمؤنث فى اللفظ فقط و (زينب) للمؤنث المعنوى فقط ، و (فاطمة) للمؤنث لفظا ومعنى .

(ب) ثم ذكر فى شروط مالا ينصرف ان المؤنث الخالى من العـــلامة شرطه أن يكون زائدا عن ثلاثة أحرف ، ومثل له بـــ (خزنق) .

أما ما ختم بالعلامة فلا يشترط فيه الزيادة عن ثلاثة أحرف ، وهذا تمس الشرط الذى ذكره ابن مالك بقوله :

---

(١) ذكر الاثارى لفظ (حلب) فى الممنوع من الصرف للعلمية ، والوزن الخاص بالفعل (الماضى) ، وهنسا ذكره اين معط فى الممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث (علم على مكان) .

(وشرط منع العار كونه ارتقى فوق الثلاث)

كما انه قد خص المؤنث الثلاثى الخالى من التاء بمبحث مستقل مبينا انه اذا كان ساكن الوسط فمنعه اولى ، اما اذا كان محرك الوسط لمنع صرفه ، ومثل لساكن الوسط بـ (هند) ولمحركة بـ (سقر) ، ولم يمثل للاعجمى من اسماء البلاد كما مثل ابن مالك ولكنه زاد نوعا ثالثا لم يذكره ابن معط ولا ابن مالك ، وهو المصغر بالتاء من النوعين السابقين ، وقرر انه ممنوع من الصرف .

٤ ــ لم يذكر ابن معط شرط الخالى للعلامة ، كما اشترط كل من ابن مالك والانبارى ، وانما اكتفى بالتمثيل له بـ (زينب) .

٥ ــ اعقب ابن معط الحكم الممنوع من الصرف للعلمية والتانيث ــ وهو ممنوع لعلتين بما ختم بالف التانيث ــ وهو ممنوع لعلة واحدة حقيقة علتين تنزيلا ، فانه لما ذكر التانيث اراد ان يذكر كل انسلم المؤنث الممنوع لوجود علامة فيه سواء كانت التاء او الالف بنوعيها .

الا انه ان اعتبر له الخلط بين ما فيه علتين وما فيه علة لسبب الجامع المشترك بينهما ، وهو ان من بين ما فيه علتان للعلمية والتانيث ، ما ختم بالعلامة فبينهما جامع ، وهو وجود علامة للتانيث فى آخر كل منهما ، فكيف يغفر له الإتيان هنا بالممنوع من الصرف لكونه على صيغة منتهى الجموع ؟؟

هل يقال : ان الممنوع لالف التانيث لعلة واحدة ، فلما ذكره ذكر النوع الثانى لما يمنع لعلة واحدة فثنى بـ المجموع !! (1)

---

(1) فى سابق كلامى قلت : انني سأسير فى تعداد الأسماء الممنوعة من الصرف على نهج ابن معط لأقدميته .

لكنى لما وجدت خلطا منه بين ما منع لعلتين وما منع لعلة واحدة خالفته فى ذلك فقط ، وآثرت تأخير ما منع لعلة واحدة الى أن انتهى من ذكر الممنوع لعلتين .

٤ ــ ما ختم بالــف ونــون مزيدتين

١ ــ يقــول ابن معط :

وزائــدا معرف كعمــران ونحـــو عثمان ونحـــو عفـــان

وغطفان واصراف حسان إذ نـــونه أصــل كــذاك تبـــان

وزائدا الوصف كمثل سكران مقابلا سكرى ، كــذا اصرف عريان

٢ ــ ويقول ابن مالك فى الوصف :

وزائدا فعلان فى وصف سلم من ان يرى بناء تأنيث ختم

ويقــول فى العلم :

كذاك حاوى زائدى فعلانا كغطفـــان وكاصبهـــانا

٣ ــ ويقــول الاشــمونى :

١ ــ فى مواضــع الصرف :

عرف وصف واعدل وانث واجمع اعجم وزن ركب وزد الحق تفى

٢ ــ وفى حالات الممنوع من الصرف :

ركب وزد . . . . . .

٣ ــ وفى امثلة العلم الممنوع من الصرف :

ركب كبعلبك فيــه ثم زد فى نحــو عثمــان . . . . . .

٤ ــ وفى الوصــف :

وصف كسكران

٥ ــ وفى شروط مالا ينصرف :

والشرط فى المزيد نون والف قد زيدتا ، وصرف اصلى الف

(أ) يتحدث ابن معط عن المختوم بألف ونون مزيدتين ، فيمثل للعلم بـ (عمران) و (عثمان) و (غطفان) ، ثم يبين ان ما كانت نـــونه اصلية صرف ، ومثل لذلك بـــ (حسان) و (تبان) ، فانك لو اعتبرت حسان ماخوذة من الحسن ، وتبان من التبن صرفتا ، فان اعتبرت حسان ماخوذة من الحسن ، وتبان من التب لم ينصرفا .

اما الوصف فقد مثل له بسكران وبين ان مؤنثه (سكرى) ، اى ما كان على (فعلان) فى المذكر و (فعلى) فى المؤنث ، فان كان مؤنثه على (فعلانة) اى بالتاء صرف ، ومثل ذلك (عريان) .

(ب) وابن مالك يأتى فى الوصف فيحدده بألف ونون مزيدتين وان يسلم مؤنثـــه من التـــاء .

وفى العلم يذكر ـــ ايضا ـــ زيادة الالف والنون ـــ ويمثل له بمثالين (غطفان) اسم قبيلة ، و (اصبهان) اسم مدينة .

(جـ) ويأتى الاثارى فيفرق ذا الزيادتين فى خمسة مواضع ولا يزيد فى الوصف عن التمثيل له بـــ (سكران) ثم يـــأتى فى شروط مالا ينصرف بذكر شرط زيادة الالف والنون وهو ما سبق ان ذكره ابن معط موضحـــا وممثلا له ، وكذلك مثل للمنصرف ، واكتفى الاثارى بقوله : « وصف اصلى السف » .

(د) قيد ابن معط ، والاثارى وابن مالك (فعلان) يكون مؤنثه على (فعلى) الا ان ابن معط صرح يكون مؤنثه على (فعلى) (١) وتبعـــه الاثارى ، أما ابن مالك فاكتفى بالا يختم المؤنث بالتاء (٢) .

---

(١) ابن معط ذكر شرط الوصف ، وهو خلوه من التاء ضمنا ، لانثه قال « سكران مقابلا سكرى » .

(٢) ما كان صفة على (فعلان) على ثلاثة اقسام :

١ ـــ قسم ممنوع من الصرف ، وهو ما كان مؤنثه على (فعلى) ، نحو : سكران سكرى ، وحيران حيرى وشبعان شبعى وغضبان غضبى .

(هـ) ابن مالك صرح بالوصف حين ذكر شرط ما كان على فعلان ، فقال : « فى الوصف » فأخرج بذلك العلم المختوم بألف ونون ، ولم يذكره الأشمونى .

٥ — العلم المركب تركيب مزج

١ — يقول ابن ابن معط :

وعلمية الذى تركبا كحضرموت ، وكمعدى كربا

٢ — ويقول ابن مالك :

والعلم امنع صرفه مركبا تركيب مزج نحو معد يكربا

٣ — ويقول الأشمونى :

(أ) عند عد العلل : « وركب » .

(ب) وفى حالات الممنوع من الصرف : « ركب »

(جـ) وفى أمثلة العلم : « ركب كبعلبك »

(د) وفى شروط مالا ينصرف :

والشرط فى التركيب مزج بساد لا باضافة ولا اسناد

١ — ذكر ابن معط العلم المركب الممنوع بالمثال له بـ (حضرموت) و (معد يكرب) ، وفهم من المثالين ضمنا انه يريد المركب المزجى لا الاضافى ولا الاسنادى .

٢ — وذكر ابن مالك « التركيب المزجى صراحة ومثل له بـ (معد يكرب)

٢ — قسم مصروف بلا خلاف ، وهو ما كان مؤنثه على (فعلانة) ، نحو : ندمان ندمانة ، سيفان سيفانة ، وما اشبه ذلك .

٣ — قسم لا مؤنث له : وهذا مختلف فى صرفه ، فمن جعل العلة انتفاء (فعلى) صرفه ، ومن جعلها انتفاء (فعلانة) — وهو الصحيح — منعه من الصرف ، لما ذكر فى الكتب المختلفة .

٣ ــ أما الأنارى ، فلم يذكر التركيب المزجى صراحة الا عند ذكره لشروط ما لا ينصرف ، ومثل له كابن مالك بمثال واحد ، وهو بعلبك .

٤ ــ ابن معط وابن مالك فى بيت واحد وضح كل منهما ما ذكره الأنارى مفرقا فى خمسة مواضع ، حتى الشرط الذى ذكره الأنارى فى بيت كامل استغنى عنه ابن مالك بلفظ «مزج» فأخرج الاضافى والاسنادى، وابن معط بمثالية بين ان المقصود به هو التركيب المزجى .

٦ ــ العلم الأعجمى

١ ــ يقول ابن معط :

أما مثال عجمة الأعلام فنحو اسحاق وابراهام
الا ثلاثيا به قد سكنا ثانية فالصرف كنوح عينا

٢ ــ ويقول ابن مالك :

والعجمى الوضع والتعريف مع زيد على الثلاث صرفه امتنع

٣ ــ ويقول الأنارى :

(أ) فى موانع الصرف يقول : اعجم .

(ب) وفى حالات الممنوع : « اعجم »

(جـ) وفى امثلة العلم الممنوع : « واعجم كجبرائيل موسى كاتبه »

(د) وفى الشروط :

والشرط فى اسم اعجمى وضعه عوق ثلاث ، ولشخص منعه

١ ــ يذكر ابن معط العلم الاعجمى بالمثال له بـ (اسحاق) و (ابراهام) ثم يذكر حكم الثلاثى الساكن الوسط ويمثل له بـ (نوح) ، فيحكم بتعين صرفه .

٢ ـ وابن مالك قيده بـ (أ) كونه علما فى اللسان الأعجمى .
(ب) وكونه زائدا على ثلاثة .

٣ ـ أما الآثارى فيقتل له بـ (جبرائيل) و (موسى) .
ثم يذكر شرطيه وهما (أ) كونه موضوعا فوق ثلاثة أحرف .
(ب) وكونه علم شخص لا علم جنس .

أ ـ مما سبق نجد أن ابن معط قد صرح وحده بأن الأعجمى الثلاثى ساكن الوسط يتعين صرفه مطلقا له بـ (نوح) .

ثم أعقب ذلك باستثناء من هذا ، وهو أن الثلاثى الأعجمى اذا كان مؤنثا فانه يأخذ حكم (هند) فى جواز الوجهين .

يقول ابن معط :

الا مؤنثا كحضر المعرفة ... فذا كهند بعضهم ما صرفه

ولقد أشار الى ذلك ـ من بعده ـ ابن مالك حينما تحدث عن العلم المؤنث بقوله :

وجهان فى العادم تذكيرا سبق ... وعجمة ـ كهند ـ والمنع احق

فيجيز ابن مالك فيه الوجهين ـ أيضا ـ مثل (هند) ولكنه ذكر أن منعه من الصرف أرجح .

٢ ـ ذكر كل من ابن مالك والآثارى شرط الوضع فى اللسان الاعجمى ، وكونه فوق ثلاث .

٣ ـ خص الآثارى ـ وحده ـ العلم بكونه للأشخاص لا للأجناس .

٤ ــ مثل ابن معط للاعجمى بجبرائيل ، وهو صحيح الآخر ، و (موسى) وهو معتل الآخر ، وذيله بقوله « كانمه » ، يعنى حالة كونك كانمــا اعرابه . اى غير مظهر لحركات الاعراب ، فان (موسى) معتــل الآخر بالالف المقصورة ، فتقدر على آخره حركات الاعراب للتعذر .

٧ ــ العلم المختوم بالف الالحاق (١)

١ ــ يقول ابن مالك :

وما يصير علمــا من ذى الف زيدت لالحاق فليس ينصرف

٢ ــ ويقول الاشمونى :

(أ) فى موانع الصرف : « الحق » .

(ب) وفى حالات الممنوع : « والحقا » .

(جـ) وفى امثلة العلم : « والحق كعلقى بعد نقل يعتبر » .

(د) وفى شروط مالا ينصرف .

والشرط فى الالحاق قصر لا سوى وذات مد صرفها كل روى

١ ــ وافــق الاشمونى ابن مالــك فى جعل الف الالحــاق اذا ختم بهــا العلم يمنع من الصرف تشبيها لها بالف التانيث (٢) .

٢ ــ الا أن الاشمونى قد حدد منع المختوم بتلك الالف بانه لابد ان ينتقل ويصير علما منقولا (٣) .

---

(١) لم يعتبر ابن معط الف الالحــاق من علل المنع من الصرف ، ولهذا اقتصرت على ما قاله ابن مالك والاشمونى .

(٢) تشبه الف الالحاق والمقصــورة الف التانيث المقصــورة من وجهين :

١ ــ انها زيدت دون من غيرها كالف التانيث .

٢ ــ انها تقع فى مثال مستــلح لالف التانيث ، فــان علقى وارطى نظير (سكرى) من المؤنث .

وشبه الشىء بالشىء كثيرا ما يلحقه به كحاميم اسم رجل ، فــانه ممنوع عند (سيبويه) لشبهه بهابيل فى الوزن والامتناع من الالف واللام .

(٣) (علقى) و (ارطى) وهما اسمان لشجر فى الاصل ، وكــذا ما اشبههما فلو سمى بهذا الاسم وصار علما على شخص فحينذاك يمنع من الصرف .

٣ ــ خصّ الأنصاري تلك الألف بكونها المقصورة ، فذكر أولا أنها على مثال (علقى) ، ثم ذكر ذلك صراحة فى الشروط .

٤ ــ أما ابن مالك فلم يتعرض لذلك هنا ، ولقد ذكر ذلك صراحة فى الكافية الشافية (١) .

ما منع من الصرف لعلة واحدة

١ ــ ألف التأنيث

١ ــ يقول ابن معط :

وألف التأنيث نحو سكرى ... ونحو حمراء ونحو بشرى
تعد فرعين فلا ينصرف ... ما هى فيه نكّروا أو عرفوا

٢ ــ ويقول ابن مالك :

فألف التأنيث مطلقا منع ... صرف الذى حواه كيفما وقع

٣ ــ ويقول الأنصارى :

(أ) . . . . . فالمنع مطلقا بخمسة يقر
فى ألف التأنيث مطلقا عرف ... .

(ب) ويقول فى الشروط :

والشرط فى مؤنث بالألف ... لا يقبل التاء الذى فى الطرف

(جـ) ويقول ــ أيضا ــ :

وعلة قامت كعلتين ... فى ألف التأنيث والجمعين

١ ــ يمثل ابن معط لألف التأنيث بـ (سكرى) و (بشرى) للمقصورة و (حمراء) للممدودة ، ويعلل لمنعها من الصرف ، بقوله «تعد فرعين» .

---

(٢) يقول فى الكافية الشافية (١٤٩٣) :

وألف الالحاق مقصورا منع ... كـ (علقى) ان ذا علمية وقع

ومعنى عدهم اياها من فرعين : انها لما لزمت الكلمة ببنائها عليها فى اول الأمر ، قام لزومها مقام تأنيث آخر (١) .

ثم يقرر ان ما ختم بالف التأنيث لا ينصرف فى النكرة وفى المعرفة .

٢ ــ ويأتى ابن مالك بقوله : « مطلقا » مؤيدا بذلك كلا من الألف المقصورة والممدودة ، وبقوله : « كيفما وقع » اى سواء وقعت فى مفرد أو جمع، اسم او صفة ، معرفة أو نكرة (٢) .

٣ ــ وقال الاشمونى ــ ايضا ــ : فى « الف التأنيث مطلقا عرف » ، يعنى : المقصورة والممدودة ، ولم يمثل كما لم يمثل ابن مالك .

٤ ــ ويعلل ــ ايضا ــ كما فعل ابن معط لمنعها من الصرف بأنها تقوم مقام العلتين .

٥ ــ ولكنه يذكر شرطا ، وهو عدم قبولها التاء ، لم يذكره ابن معط أو ابن مالك .

٢ ــ صيغة منتهى الجموع

١ ــ يقول ابن معط :

وكذا الجمع العديم المثل ... فى المفردات ماله من شكل

بعد فرعين فليس ينصرف ... نحو محاريب مساجد عرف

ثالثه الالف ثم بعده ... حرفان او ثلاثة او شددة

---

(١) انظر ابن الخباز (٣٧/ب) .

(٢) يقول ابن مالك فى الكافية الشافية :

فالف التأنيث ــ مطلقا ــ يمنع ... مقصورا او ممدودا اينما وقع

ويشرح ذلك بقوله : « وقد نبهت بقولى : « اينما وقع » على ان الالف مؤثرة منع الصرف فى المفرد والجمع من الاسماء والصفات والمعارف والنكرات) .

(١٤٣١ ، ١٤٣٨)

٢ — ويقول ابن مالك :

وكن لجمع مشبه مفاعلا ... او المفاعيل بمنع كافلا
وذا اعتلال منه كالجوارى ... رفعا وجرا اجره كبارى
ولسراويل بهذا الجمع ... شبه اقتضى عموم المنع
وان به سمى او بمنا لحق ... به فالانصراف منعه يحق

٣ — ويقول الانصارى :

(ا) وعلة قامت كعلتين ... فى الف التانيث والجمعين
(ب) . . . . . فالمنع مطلقا بخمسة يقر
فى الف التانيث مطلقا صرف ... وفى مفاعل مفاعيل الف
وشبه ذين ثم فى الليالى ... ونحوها يجوز حكم الوالى
(د)والشرط فى الجمعين كسر ماعرض ... فرابع وثالث غير عوض

١ — (ا) يعلل ابن معط لمنع هذا الجمع الصرف بان مجيئه على شكل وصيغة ولفظ لا يوجد فى المفرد يجعله معادلا لعلتين ، فالجمع علة ، وعدم النظير قائم مقام علة اخرى ، ويذكر لهذا الجمع مثالين (محاريب) بزنة (مفاعيل) و (مساجد) بزنة (مفاعل) .

(ب) يقيد هذا الجمع بكون ثالثه الف وبعدها حرفان او ثلاثة احرف او حرف مشدد .

٢ — (ا) يعرض ابن مالك للجمع المشابه (مفاعل) و (ومفاعيل) ، فهذا يكفل له المنع من الصرف .

(ب) ويذكر حكم المنقوص من هذا الجمع بانه يعرب اعراب (سارى) وهو اسم فاعل مفرد منقوص من الفعل (سرى) ، فينون رفعا وجرا وتحذف ياؤه ، وينصب بفتحة ظاهرة وتثبت ياؤه وينون .

(ج) ويذكر حكم (سراويل) ، وهو مفرد اعجمى جاء على وزن الجمع وهو ممنوع من الصرف لشبهه بالجمع فى الصيغة التى تمنعه الصرف .

(د) ثم يذكر حكم ما سمى بهـذا الجمع ، او بما لحـق به من لفظ اعجمى او لفظ ارتجل للعلمية مثل (هوازن) ، وهذا ايضا ممنوع من الصرف ، لشبهه بصيغة الجمع ، أو تيام العلمية مقامها .

٣ ــ اما الاثـــارى فيذكر :

(ا) ان فى هذا الجمع علة قامت مقـــام العلتين كما فعـــل ابن معط

(ب) لكنه لم يعلل لسد العلة الواحدة مسد العلتين كما فعل ابن معط

(جـ) ويصرح بان هذا الجمـــع يتمثل فى وزنى (مفاعل) و (مفاعيل) وما اشبههما .

(د) لكنه لم يمثل لهذا الجمع كما مثل ابن معط .

(هـ) ويعبر عن الوزنين بالجمعين ، ويشترط لهما شرطين :

١ ــ كون ثالث الجمع الفا غير عوض .

٢ ــ كسر الحرف الرابع الذى يلى الالف .

(و) وقد سبقه ابن معط فى وجود الالف ثالثة فى هذا الجمع وان لم يقيدها بكونها غير عوض كما فعل الاثارى .

(ز) افاد ابن معط ان ما بعد الالف قد يكون ثلاثة احرف او حرفين متحركين او حرفين اولهما ساكن و الثـانى متحرك (ادغم اولهما فى ثانيهما لتماثلهما) ، ولم يتعرض لذلك الاثارى صراحة ، وان كان التصريح بوزن (مفاعل) و (مفاعيل) يفيد ضمنا ان ما بعد الالف حرفان او ثلاثة احرف .

(ح) تابع الاثارى ابن مالك فى ذكر حكم الجمع المنقوص مثـلا له بـــ (الليالى) جمع (ليلة) وما اشبهها فهذا النوع يجوز فيه ان تحكم عليه بما حكمت على لفظ (الوالى) وهو اسم مفرد على وزن (فاعل) من الفعل (ولى) منقوص ، فينون رفعا ونصبا وجـــرا وتحذف ياؤه فى حالتى الرفع والجر ، وتبقى فى حالة النصب منونة ومحركة بفتحة ظاهرة لخفة الحركة على اليـــاء .

ما جاء فى الدرة ، والكفاية وام بات فى الخلاصة

١ ــ مالا ينصرف فى النكرة والمعرفــة

١ ــ يقول ابن معط :

وكل ما لــم ينصرف منكــرا ... اسم بنصرفة معــرفا كأحمرا
وان تعرفه بــلام او فضف ... او نكر العلم فهــو منصرف

٢ ــ ويقــول الأنــــارى :

(أ) فالمنع مطلقا بخمسة يقــر
فى الف التأنيث مطلقا صــرف ... وفى مفــاعل مفــاعيل الف
وشبه ذيــن ثم فى الليــالى ... ونحوها يجوز حكم الوالى
وصف كسكران وتحو اخمرا ... واخر اعدل كأحــاد معشر

(ب) الشرط فى الاسم الذى لا ينصرف ... فقــد اضافة وال او ينصرفا

(جـ) وفى (مبحث حالات العلم المنوع من الصرف) ، وهى سبعة فيها يمتنع معرفة وينصرف) . يقــول .

والعلم اخصص من اسامى المنع ... بانــــه ــلازم لتســـبيع
ركــب وزد انث بهــاء مطلقــا ... اعجم وزن واعدل به والحقا
فهــذه معــــرفة لا تنصــرف ... وان تجد منكرا منهــا صرف

١ ــ (أ) ذكر ابن معط فى البيت الأول قاعدة عامة وهى :

كل ما لم ينصرف نكرة لا ينصرف معرفة ، ومثل لذلك بأحمر . وذكر فى البيت الثانى ان الاسم الذى لا ينصرف اذا اقترن بال او اضيف صرف وكذلك العلم اذا نكر صرف .

(ب) اعترض ابن الخباز على ابن معط فى البيت الأول بقوله (١) :
« هذا العموم غير مستقيم ، والحق ما ذكره : مالا ينصرف نكرة ضربان :

احدهما : ما ينصرف فى المعرفة ، وذلك الاعداد المعدولة كأحاد ، لا ينصرف نكرة للوصف والعدل ، وينصرف اذا سميت به نكرة لزوال العلتين ، وحدوث علة واحدة .

والثانى : ما لا ينصرف فى المعرفة نحو : احمر : فانه لا ينصرف نكرة للوصف ووزن الفعل ، ولا ينصرف للعلمية ووزن الفعل وشبهه خلاف اذكره بعد ، وذلك اذا نكر » .

٢ ــ (أ) خصص الآثارى ما يمنع من الصرف معرفة ونكرة بخمسة مواضع :
١ ــ الف التأنيث (مقصورة وممدودة) .
٢ ــ صيغة منتهى الجموع .
٣ ــ ما كان وصفا على فعلان فعلى .
٤ ــ ما كان وصفا على افعل .
٥ــ المعدول فحال تنكره ويشمل : (اخر) ، العدد المعدول كـ (احاد) و (معشر) (٢) .

---

(١) انظر ابن الخباز ٣٩ أ .

(٢) ذكر الصيمرى فى التبصرة تحت باب (ما لا ينصرف فى معرفة ولا نكرة) هذه المواضع الخمسة ص ٥٦٨ ، وعلل لمنعها الصرف بقوله :
١ ــ ما كان على صفة (افعل) ص ٥٤٤ يقول : « ما كان صفة ، فانه لا ينصرف فى المعرفة ، ولا فى النكرة ، وذلك مثل : احمر ، اسود ، ابيض ، وانما لم ينصرف فى النكرة لاجتماع الصفة ووزن الفعل ، فان سميت به ثم نكرته فسيبويه لا يصرفه ، لأنك إذا نكرته ، فانما ترده الى حال كان لا ينصرف فيها قبل التسمية .
وأما الأخفش فيصرفه ، لأنك قد نقلته بالتسمية من حال الصفة ، فاذا نكرته لم يبق فيه الا علة واحدة ، وهى وزن الفعل ، فيصرف عنده لذلك » اهـ .
٢ــ ما علامته الألف المقصورة او الممدودة ص ٥٤٨ يقول : « فلا =

(ب) ذكر الأنبارى — أيضا — أن ما لا ينصرف اذا اقترن بالألف واللام ، أو أضيف انصرف .

(ج) وذكر — أيضا — أنه اذا نكر أحد الأعلام الممنوعة من الصرف صرف لزوال احدى العلتين المانعتين الصرف ، وهى التعريف وقد أشرت سابقا الى أن ابن معط سبقه الى ذلك (١) .

ينصرف فى معرفة ولا نكرة .... والفرق بين الهاء والألف حين صرفت النكرة مع الهاء ولم تصرف مع الألف أن الهاء ليست علامة لازمة ، الا ترى انك تقول : قائم وقائمة ومسلم ومسلمة وتقول فى الجمع : مسلمات وطلحات ، فتحذف الهاء فى المذكر وفى الجمع ، والألف لازمة لما دخلت عليه غير منقطعة منه فى حالها فصارت كأنها حرف من حروف الاسم ، فلما لزمت لزوم بعض حروف الاسم صارت هذه العلة تقوم مقام علتين ، فامتنع صرف ما فيه الألف مقصورة أو ممدودة لذلك » .

٣ — ما كان فى آخره الف ونون زائدتان ص ٥٥٦ يقول : « فهذا لا ينصرف فى معرفة ولا نكرة لأن الألف والنون فى هذا تضارع الألفين اللتين فى حمراء وأصفياء ، وذلك أن (سكران) وبابه ليس له مؤنث على لفظه ، كما أن حمراء وبابه ليس له مذكر على لفظه » اهـ .

٤ — وفى المعدول من الاعداد يقول ص ٥٦٠ : « لا ينصرف فى معرفة ولا نكرة للعدل والصفة . وفى (اخر) ص ٥٦٢ يقول : « ولا تصرف (اخر) للعدل والصفة ، وهى نكرة . فاذا سميت بأخر شيئا ، ثم نكرته لم تصرفه على مذهب من لا يصرف « أحمر » اذا نكره بعد التسمية ، لانه يرد الى حال كان فيها لا ينصرف ، وعلى مذهب الأخفش ينصرف ، لأن حكم الصفة زال عنه بالتسمية » اهـ .

ويقول الزجاج فى ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٦ (باب ما كان على مثال مفاعل ومفاعيل) « نحو مساجد ومفاتيح ... لا ينصرف شىء من ذلك من النكرة ، فان كان معرفة كان ابعد لصرفه . وانما منعهم من صرف هذا المثال : انه ليس على مثال يكون فى الواحد ، ليس فى الأسماء التى هى لواحد مثل شىء مما ذكرنا » .

(١) يعترض ابن الخباز على ابن معط — ويمكن أن يوجه للأنبارى أيضا — فى تنكير العلم بقوله (٣٩ ب) : « لو نكر العلم « لا يؤخذ مطلقا ، فان فى صرف أحمر اذا نكر بعد التسمية خلافا ، فسيبويه منعه ، وحجته : أنه لما نكر بعد التسمية عاد الى الحال التى كان عليها قبلها ، وهى التنكير ، وقد كان غير منصرف فلاحظنا الأصل ، وأبو الحسن يوجبه ، وحجته : أن منع صرفه قبل التسمية للوصف والوزن ، وبعد التسمية للعلمية والوزن فاذا نكر زال التعريف بالتنكير ، والوصفية بالتسمية ، فلم يبق الا سبب واحد وهو الوزن . واستحسن عبد القاهر القولين » اهـ .

٢ ــ اسماء البلدان والأماكن

١ ــ يقول ابن معط :

كذا اذا اردت بالبلدان ... تأنيث تعريف كمن عمان

لم ينصرف اذ بقعة اردتها ... وان اردت موضعا صرفتها

كواسط ودابق وفلج (١) ... دليلها في الشعر للمحتج

٢ ــ يقول الاثماري تحت مبحث (ما ينصرف مذكرا ويمتنع مؤنثا من اسماء القرى والأماكن والبلاد) :

كواسط بدر وفلج ينصرف ... وانثوا كحضر فامنع ان عرف

وفي منى ودابق حجر هجر(٢) ... خير وصرف غيرها عنهم نزر

١ ــ يقسم ابن معط اسماء البلاد الى قسمين :

(أ) ما غلب عليه التأنيث ، وهذا لا ينصرف لانه مراد به البقعة فاجتمع فيه التعريف والتأنيث ومثل له بعمان .

(ب) ما فيه التعريف ، ولكنه يذكر حملا على معنى الموضع ويؤنث حملا على معنى البقعة ، فتذكيره وتأنيثه متوقفان على التأويل،

---

(١) (فلج) : اسم بلد ، ومنه قيل لطريق من البصرة الى اليمامةطريق بطن فلج (اللسان) . (واسط) : موضع بين الجزيرة ونجد ، يصرف ولا يصرف وموضع بين البصرة والكوفة وصف به لتوسطه بينهما ، وغلبت عليه الصفة وصار اسما (اللسان) .

(دابق) : مدينة في اقصى فارس ، وقيل : انها قرية قرب حلب ، والاغلب فيه التذكير والصرف ، لانه في الاصل اسم نهر ، وقد يؤنث (الصحاح ، معجم ما استعجم٢/٥٣١ ، معجم البلدان٢/٤١٧ . (٢) حجر : قرية لبني سليم بنجد (معجم ما استعجم ٢/٩٠٧ ، معجم البلدان ٢/٢٢٣) . (هجر) : مدينة بالبحرين .... فأما هجر التي ينسب اليها الجهرية فهي قرية من قرى المدينة (معجم ما استعجم ٢/١٣٤٦ ، معجم البلدان ٥/٣٩٣ ، اللسان (هجر) .

فاذا أنث منع الصرف للعلمية والتأنيث ، واذا ذكر صرف لوجود التعريف فيه فقط .

٢ ــ أما الآثاري فيقسم اسماء البلاد والاماكن الى ثلاثة اقسام : (١)

(أ) قسم نوى به التذكير كواسط وبدر وفلج ، فينصرف ، وهو قليل.

(ب) قسم نوى به التأنيث فيمنع الصرف ، وهو كثير نحو (مصر) واشترط فيه وجود العلمية ، فان كان نكرة صرف لقوله تعالى: « اهبطوا مصرا فان لكم ما سألتم » (٢) .

(ج) قسم يجوز تذكيره وتأنيثه ، وذكر له اربعة اسماء هي : (منى) ، (دابق) ، و (حجر) و (هجر) .

وتقسيم الآثاري اقرب لما ذكره سيبويه (٣) .

٣ ــ أسماء سور القرآن

١ ــ يقول ابن معط :

وكذاك لا تصرف اسماء السور ... كهود والتأنيث فيها يعتبر
ما لم تكن فى نية الاضافة ... اذ ذاك فاصرف ما اقتضى انصرافه
ومثل حاميم وياسين بنى ... وقيل : بل بترك صرفها اعتنى

(١) انظر الهداية للآثاري ١/١٤٧ .
(٢) الآية ٦١ من سورة البقرة .
(٣) يقول سيبويه ٣/٢٤٣ : « أما (واسط) فالتذكير والصرف اكثر ، وانما سمي واسطا لانه مكان وسط البصرة والكوفة ، فلو ارادوا التأنيث لقالوا : واسطة . ومن العرب من يجعلها اسم أرض فلا يصرف . و(دابق): الصرف والتذكير فيه اجود .... وقد يؤنث فلا يصرف وكذلك (منى) الصرف والتذكير أجود ، وان شئت انثت ولم تصرفه وكذلك (هجر) يؤنث ويذكر .... واما (حجر اليمامة) فيذكر ويصرف ومنهم من يؤنثه فيجريه مجرى امرأة سميت بعمرو ، لأن حجرا شيء مذكر سمي به المذكر .

فمن الأرضين ما يكون مؤنثا ويكون مذكرا ، ومنها مالا يكون الا على التأنيث نحو : عمان والزاب واراب ، ومنها مالا يكون الا على التذكير نحو: فلج ، وما وقع صفة كواسط ، ثم صار بمنزلة زيد وعمرو ، وانما وقع لمعنى » اهـ .

٢ ــ ويقول الأثــارى :

فرعين القرآن فى اسما سور ... منع أتى ومنعها على صور
فنحو يونس امنــع انصرافه ... فى الاسم او فى نية الاضافة
ونحو هود او محمــد صرف ... بها وفى اسم سورة لا ينصرف
ومنه ذو حرف الى خمس سكن ... ونحو يس وسبحان امنعن
ومنه ما يحكونه من الجمــل ... ومنه معرب بــال او بــال

١ ــ يقول ابن معط ان قصــد بهــود ــ مثلا ــ اســم السورة امتنع من الصرف للتعريف والتأنيث ، فان نويت مضافا محذوفا صرفت لفوات التأنيث لأنك لم تسم به : فيقول : قرأت هود ، اى سورة هــود ، والمقصود : سورة النبى هود ثم يتطرق الى حكم ما كان على حرفين من حروف المعجم ورأيه فى مثله (حاميم) و (ياسين) البناء (١) ثم يشير الى ان هناك رأيا باعرابه اعراب مالا ينصرف ، وهذا الرأى من خلال تعبيره ليس المختار عنده ، ولم يتطرق ابن معط الى باقى الأنواع المتعددة التى ذكرها الأثــارى ومن سبقه .

٢ ــ أما الأثــارى فقد ذكر هنا خمسة انواع لاســم السورة زادهــا فى الهداية الى سبعة انواع ، ولقد ذكرت تلك الأنواع مفصلة عند ايراد نص «الكفاية» فى باب ما لا ينصرف(٢) فلا داعى لاعادتها مرة اخرى.

---

(١) اعترض ابن الخباز على ابن معط فى قوله ببناء مثل (حاميم) و (ياسين) يقول ابن الخباز (٤٠ب) .

« وقول يحيى فيه نظر ، ان كان يعنى به البناء ، وهو فى صــدر السورة فمسلم ، لأن التلاوة كذلك ، وان عنى به البناء مع جعله اســما للسورة وتعاقب العوامل عليه ، فهو خطأ ، لأنه على اوزان المفردات » .

(٢) انظر ص ٦ .

ما انفردت به الدرة الالفية لابن معط ولم يات فى الخلاصة

او فى كفـاية الغـلام

ما كان اسـما لحى او لاب او لقبيـلة

يقول ابن معط :

وما اذاك اسم لحى او لاب تصرفه نحـو قريش وعرب
وان تـرد قبيـلة او امـا اسم يتصرف كتغلب واخمـا

يذكر ابن معط ان اسماء القبائل تأتى على قسمين :

الاول : ما كان مذكرا واردت به معنى الحى او الاب فهذا يصرف مثل (لخم) و (قريش) و (عرب) ، فان قصدت به اسم القبيلة منعته الصرف .

الثانى : ما كان فيه سببان ظاهران كـ (تغلب) ففيه التعريف ووزن الفعل فلا ينصرف ، سواء قصد به الحى ، او القبيلة ، ولقد كان ابن معط غير واضح فى هذا التقسيم فتداخلت الامثلة مما دعا ابن الخباز ان يشرحه بوضوح ويفصله .

يقول ابن الخباز (٣٩ ب) :

« اسماء القبائل على ضربين : ضرب فيه سببان ظاهران ، فهـذا غير منصرف كتغلب وباهلة ، فلا فرق بين ارادة الحى وبين ارادة القبيلة وضرب فيه التعريف ، وتانيثه وتذكيره موقوفان على التاء ، فهذا اذا ذكر كقريش ولخـم لم يخـل من ان تنـوى مضافا محـذوفا ، اولا فان نويت صرفت ، قلت : هؤلاء قريش ، وهؤلاء لخم ، فكأنك قلت : جماعة قريش وبنو لخم ، وان لم تنو مضافا فان قصدت الحى كقولك : جاء تميم ، اى هذا الحى ، وان قصدت القبيلة لم تصرف كقولك : هذه قريش ، وقـد قرىء « ثمود » منونا وغير منون على هذا التاويل قال ابن الرباع :

غلب المشـابيح الوليد سماحة وكفى قريش المعضلات وسادها

وقوله : « عرب » فيه نظر ، لانه ان عنى اسم هذا الجيل ، فهـو نكرة ، وان كان علما وقد استبد بنقله فممنوع » ا هـ .

ما ورد فى الالفية ولم يرد فى الـــدرة او كفـــاية الغلام
(صرف الممنوع او منع المصروف)

يقـــول ابن مالك :

ولاضطرار او تناسب صرف ذو المنع ، والمصروف قد لا ينصرف

يقرر ابن مالك : انه يجوز للضرورة او للتناسب صرف مالا ينصرف ، او منع المصروف من الصرف .

ولم يذكر كل من ابن معط الذى اتى قبل ابن مالك ، ولا الاشـــمونى الذى اتى بعده شيئا عن هذا الحكم .

ما انفـــردت به كفـــاية الغـــلام

عن الـــدرة الالفيـــة والخلاصة

١ ـــ مبحث (ما يمتنع معرفة وينصرف نكرة) .

٢ ـــ مبحث (شروط مالا ينصرف)

٣ ـــ مبحث (ما ليس بمعدول ولا مجموع وهو مصروف بالسماع)

٤ ـــ مبحث (مالا ينصرف مكبرا وينصرف مصغرا وعكسه ، ومالا ينصرف مطلقا وعكسه) .

٥ ـــ مبحث (المسمى بالمثنى وهو من جملة مالا ينصرف) .

٦ ـــ مبحث (ما يصرف ويمنع ويمد ويقصر ويؤنث ويذكر من أسماء الأشخاص) .

٧ ـــ مبحث (ما يمنع ويصرف ويذكر ويؤنث من أسماء الأيام والشهور) .

٨ ـــ مبحث (ما ينصرف من أسماء الملائكة عليهم الصلاة والسلام) .

٩ ـــ مبحث (ما ينصرف من اسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام) .

وقد ورد ذكر ذلك كله تفصيلا اثناء عرض نص باب ما لا ينصرف فى « كفاية الغلام » .

وتجدر الاشارة هنا ان ابن مالك قد اتى بمعظم ما اتى به الاشـــمونى وذلك فى «الكافية الشافية» ، بل ان ابن مالك اتى فى كثير من هذه المباحث بأمور والفاظ لم يعرض لها الاشمونى ولا اكون مغاليا ان قلت : ان الاشـــمونى قد استوحى معظم ما فى نظمه من « الكافية الشافية » لا اقول فى الالفاظ ، وانما فى الفكرة والمحتوى ومعلوم ان المقارنة هنا بين الخلاصة وكفـــاية الغـــلام فقط .

www.lisanarb.com

خاتمـــــــة

بعد هذا العرض لما لا ينصرف فى الالفيات الثلاث :

١ ــ الدرة الالفيـــة لابن معط .

٢ ــ الخلاصة الالفيـــة لابن مالك .

٣ ــ كفاية الغلام فى اعراب الكلام للاشـــارى .

استطيع ان اقرر ان تلك الدراسة الجزئية لتلك الابيات ، لا تمنعنى ان اخرج بنتيجة من هذا الجزء اليسير الذى استعرضته مفادها ما يأتى :

١ ــ ان نظمى ابن معط وابن مالك قـــد فاتا بكثير نظم الآثارى . فانـــا لا نجدهما قد كررا عبارات أو الفاظا فى قافية الابيـــات كما ورد كثيرا عند الآثـــارى .

فقد اتى الاثارى بالفاظ مكررة وتذييلات ليكمل بها القافية مع ان بحر الرجز يسهل للناظم ان ينظم شعره فى ســـهولة وعدم جهـــد ، ومن ذلك التذييلات والالفاظ المكررة ، وهذا الذى اذكره هو فى جزء يسير فقط وهو وهو (مالا ينصرف) :

(أ) (وحائض تلى ــ اعلاء يفى) .

(ب) (مفاعيل الفـ ــ وصرف اصلى الفـ)

(جـ) (لغير أمكن ــ للاسم الأمكن) .

(د) فقد اضافه .. او ينصرف ــ ليلة أو ينصرف ــ وفى الاسماء مالا ينصرف ــ ورابع الانـــواع مالا ينصرف ــ فهذه معـــرفة لا تنصرف وفى اسم ســورة لا ينصرف) .

(هـ) من (من عشر عرف ـــ فامنع ان عرف) .
(و) (فمؤنث بالالف ـــ نون والف) .
(ز) (منها صرف ـــ وان تصغره صرف) .

٢ ـــ ان ابن معط قد نظم ترته على بحرى الرجز والسريع وان قال قائل ان نظمه على بحرين جعل الالفاظ طواعة له ، فاننا نقول : فما بال ابن مالك ، وهو قد نظم الفيته من بحر واحد هو الرجز ، لم يتسع فيما وقع فيه الآثارى الذى نظم كافيته من بحر الرجز .
وهـذا يحسب لكل من ابن معط ، وابن مالك ويحسب على الآثارى

أهم مراجع ومصادر البحث

١ ــ الأصول لابن السراج . تحقيق د/ عبد الحسين الفتلى ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى .

٢ ــ التبصرة والتذكرة للصيمرى . تحقيق د/ فتحى أحمد مصطفى على الدين (الكتاب الحادى عشر) مطبوعات مركز البحث العلمى جامعة أم القرى .

٣ ــ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدمامينى (القسم الثانى) . رسالة دكتوراه . تحقيق محمد السعيد عبد الله .

٤ ــ شرح ابن يعيش على المفصل . دار الطباعة المنيرية مصر .

٥ ــ شرح الفية ابن معط . تأليف د/ على موسى الشوملى ، مكتبة الخريجى بالرياض ــ الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .

٦ ــ شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ــ الناشر : عيسى البابى الحلبى .

٧ ــ شرح جمل الزجاجى لابن عصفور . تحقيق د/ صاحب أبو جناح . الكتاب الثانى والأربعون ــ احياء التراث الاسلامى ــ وزارة الأوقاف العراقية.

٨ ــ شرح شذور الذهب لابن هشام ــ محيى الدين بن عبد الحميد .

٩ ــ شرح كافية ابن الحاجب للرضى ــ دار الكتب العلمية ــ مصور من شركة الصحافة العثمانية .

١٠ ــ الصحاح للجوهرى ــ احمد عبد الغفور عطار .

١١ ــ الغرة المخفية لابن الخباز (مخطوطة بأحمد الثالث بتركيا برقم ٢٢٣٦) .

١٢ ــ الكافية الشافية وشرحها . تحقيق د/ عبد المنعم هريدى (الكتاب السادس عشر) مطبوعات مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى.

١٣ — الكتاب لسيبوية — تراثنا عبد السلام هارون .

١٤ — لسان العرب لابن منظور — دار صادر ، ودار بيروت للنشر .

١٥ — اللمع لابن جنى تحقيق د/ حسين شرف — عالم الكتب بمصر ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤م .

١٦ — ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج . تحقيق هدى قراعة — مطبوعات لجنة احياءالتراث الاسلامى — المجلس الأعلى للشئون الاسلامية بمصر .

١٧ — معجم البلدان لياقوت الحموى . دار صادر — دار بيروت — ١٤٠٤ هـ / ١٩٧٤م .

١٨ — معجم ما استعجم للبكرى . تحقيق مصطفى السقا . لجنة التاليف القاهرة .

١٩ — المقتصد فى شرح الايضاح لعبد القاهر الجرجانى . تحقيق د/ كاظم المرجان — دار الرشيد . بغداد ١٩٨٢ م .

٢٠ — المقتضب للمبرد . تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة . المجلس الأعلى للشئون الاسلامية بالقاهرة .

٢١ — الهداية فى شرح الكفاية للأثارى .

(مخطوطة بمكتبتى)

مطبعة عبير - حدائق حلوان
تليفون : ٣٧٤٠٤٨٤